# المشهد الإسرائيلي

مدار

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الثلاثاء ٢٠١٣/٩/٣ م الموافق ٢٧ شوال ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٥ السنة الحادية عشرة


**«معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي»: تقرير حول ضرورة تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط!**

صفحـ(٢)ـة

**تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية ومستقبل الاستيطان الإسرائيلي في المدينة**

صفحـ(٥)ـة

### بيريس: أوباما لا يتأتئ، والحلّ العسكري ما زال على الطاولة

# نتنياهو يكرر تهديداته لسورية في حال «مسّها بإسرائيل»

## * أوباما أطلع نتنياهو سرا على قراره بتأجيل «الضربة» * الجيش الإسرائيلي بدأ بتسريح جنود الاحتياط الذين استدعاهم الأسبوع الماضي*

إسرائيل و الضربة الأميركية: بين الخوف والرغبة. (إ.ب.أ)

المشهد الإسرائيلي: كرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، تهديداته بأنه لن يسمح لأحد بالمساس بإسرائيل، محذرا أن من يفعل ذلك يعرف ماذا ينتظره، وذلك على خلفية ضربة أميركية محتملة ضد سورية.

وقال نتنياهو لدى افتتاح مفترق طرق «غولاني» قرب مدينة طبريا، إنه «لن أسمح لأحد بالمساس بدولة اسرائيل، وأطلب منكم (من سكان إسرائيل) أن تخرجوا وتتنزهوا خلال عطلة العيد (رأس السنة العبرية الذي يصادف بعد غد الخميس)، وإذا فكر أحد بالإخلال بهدوء العيد، فهو يعلم ماذا ينتظره». وأضاف أن «لدينا مهام كبيرة جدا على ضوء ما يحدث في محيطنا الواسع والقريب. وبينما هم يطلقون النار بعضهم على بعض، نحن نبني بعضنا لصالح البعض. ودولتنا هادئة مطمئنة وتثق بقوة الجيش الإسرائيلي وبقوتها الذاتية لأنها تعلم أن باستطاعتها الدفاع عن نفسها».

وكشفت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أجرى اتصالا هاتفيا مع نتنياهو، بعد ظهر يوم السبت الماضي، وأطلعه على نيته الإعلان عن قراره بتأجيل توجيه ضربة عسكرية ضد سورية وطلب مصادقة الكونغرس على ضربة كهذه. ونقلت الصحيفة عن موظفين إسرائيليين رفيعي المستوى قولهم إن أوباما تحدث مع نتنياهو بعد ظهر يوم السبت الماضي، بتوقيت إسرائيل، وقبل ٤ ساعات من إعلانه عن قراره.

وأضافت الصحيفة أن البيت الأبيض قرر الحفاظ على سرية هذه المحادثة، علما أنه أعلن عن محادثات أخرى أجراها أوباما مع زعماء دول أخرى في الأيام الأخيرة. كما أن البيت الأبيض ومكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية رفضا التعقيب على هذه المحادثة بين أوباما ونتنياهو.

وقال الموظفون الإسرائيليون إن هدف المحادثة الهاتفية هو إفساح المجال أمام إسرائيل بأن تستعد أمنيا بما يتلاءم مع القرار ، بعد أن تعهد مسؤولون أميركيون أمام نظرائهم الإسرائيليين، في الأسابيع الأخيرة، بإخطار إسرائيل بحال توجيه ضربة لسورية لكي تستعد لاحتمال شن سورية هجمات صاروخية ضد إسرائيل.

وشدد موظف إسرائيلي رفيع المستوى على أن المحادثة الهاتفية بين أوباما ونتنياهو، يوم السبت الماضي، تدل على التنسيق العميق بين الدولتين في الشأن السوري. كذلك رجحت الصحيفة أن هذه المحادثة جاءت لتمنع نتنياهو من توجيه انتقادات لأوباما بسبب قراره. كما أن هذه المحادثة شكلت خلفية لقيام نتنياهو بتوبيخ وزير الإسكان الإسرائيلي، أوري أريئيل، الذي هاجم أوباما على أثر قراره بتأجيل الهجوم.

وكان أريئيل قد قال لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، إنه «لا ينبغي انتظار أن يموت عشرات آلاف الأطفال الآخرين من أجل التدخل في ما يحدث في سورية. وعندما تلقي الغاز (السلاح الكيميائي) على السكان فهذا يعني أنك تعرف أنك ستقتل آلاف النساء والأطفال ومن دون أية محاولة للتمييز، ويجب وقف هذا الأمر، فهذا أرنب يقتل، ويجب معالجته».

وقال نتنياهو لأريئيل خلال اجتماع الحكومة إنه «لا مكان لتصريحات خاصة. وأطلب منكم مواصلة التصرف بصورة تتحلى بالمسؤولية، ولا تتصرفوا بشكل يفتقر لترجيح الرأي مقابل حليفتنا الولايات المتحدة من أجل الحصول على عنوان في وسائل الإعلام».

وفي غضون ذلك قالت الإذاعة العامة الإسرائيلية، أمس، إن الجيش الإسرائيلي بدأ بتسريح جنود الاحتياط الذين استدعاهم الأسبوع الماضي، على ضوء ضربة عسكرية أميركية محتملة ضد سورية. كذلك فإن الجيش الإسرائيلي سيعيد نشر منظومات اعتراض الصواريخ، «القبة الحديدية» و«حيتس» و«الباتريوت»، إلى ما كانت عليه قبل رفع حالة التأهب فيها. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن جهاز الأمن الإسرائيلي فوجئ بإعلان أوباما عن قراره بإرجاء توجيه ضربة إلى سورية وطلبه الحصول على موافقة الكونغرس.

من جهة ثانية، نقلت صحيفة «معاريف» عن مسؤولين إسرائيليين تعبيرهم عن تخوفهم من أن قرار أوباما من شأنه يعزز قوة إيران وحزب الله، وأن إسرائيل تتخوف من أن تردد أوباما في حالة سورية، سيؤدي إلى بقائها وحيدة في المواجهة مع إيران وبرنامجها النووي.

### بيريس: أوباما لا يتأتئ

من جانبه رأى الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، إن أوباما لا يتأتئ بشأن ضرب سورية، مشددا على أنه يثق بالرئيس الأميركي بكل ما يتعلق بأمن إسرائيل. وقال بيريس لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس: فيما يتعلق بإعلان أوباما عن إرجاء اتخاذه قرارا بضرب سورية، الأمر الذي اثار استياء في إسرائيل، «إنني لا أعتقد أن ترجيح الرأي هو تأتأة. ومسموح أن يرجح الرأي وأن يفعل ذلك قبل (الهجوم) وليس بعده. وقد حقق الرئيس أوباما إنجازات مثيرة للإعجاب، ولا يوجد انطباع لدي بأنه يتأتئ، فرغم كل شيء هو أنقذ الاقتصاد الأميركي». وأضاف «أنا أعتمد عليه (على أوباما) بكل ما يتعلق بإسرائيل. ولا توجد لدي عينان كونيتان مثلما توجد لديه. والعالم لا يتأتئ، وإنما يتغير، وهناك مشاكل ضخمة جدا وعليه أن يدرسها».

وتابع الرئيس الإسرائيلي أنه «من الافضل شن الحرب مع دعم الكونغرس على ألا يكون هناك دعم كهذا. واعتقد أن لدى أوباما أساس للاعتقاد بأنه سيحصل على هذا الدعم، فهو شخص منضبط وعقلاني ويجري الحسابات». وقال بيريس إن تمهل أوباما في اتخاذ قرار بمهاجمة سورية «لا يقلل من مصداقيته، كما أنه لا يقلل من مصداقيته تجاه تأكيده أنه لن يكون بحوزة إيران سلاح نووي» مشددا على أن «الخيار العسكري ما زال على الطاولة».

وأضاف أن «التعامل مع إيران هو مصلحة عالمية وأوباما لن يسمح بأن يكون هناك سلاح نووي في إيران. وأعتقد أن الروس لا يريدون ذلك أيضا... وأعتقد أنه لن نضطر لأن نكون وحدنا في هذه المعركة، لأن هذه مصلحة أميركية وعالمية» ووجود سلاح نووي بأيدي إيران «يهدد السلم العالمي وليس إسرائيل فقط، وإسرائيل لا يمكنها تحمل ذلك».

واعتبر بيريس أن الوضع في سورية لن يعود إلى ما كان عليه قبل نشوب الحرب فيها، وقال إنه «ليس هناك سورية بعد اليوم، وسورية كما كانت لم تعد موجودة، و(الرئيس السوري بشار) الأسد لا يمكنه توحيدها بعد انتهاء الحرب». ومضى قائلا إنه «توجد ثلاث او أربع نسخ من سورية تحت حكم مختلف، ولا أحد بإمكانه توحيدها كلها إلا إذا فعلت ذلك جامعة الدول العربية».

وتطرق بيريس إلى المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية وقال إن نتنياهو، «اتخذ قرارا صعبا بالدخول إلى المفاوضات، ونتنياهو قال أمرين، أن حل الدولتين هو الحل الوحيد، وأنه يعارض دولة ثنائية القومية». وفي ذكرى مرور ٢٠ عاما على توقيع اتفاقيات أوسلو قال بيريس إن «عملية أوسلو كانت قرارا صحيحا، وبدونها كنا سنكون في وضع بائس. وتعين علينا أن نصرف مليارات من أجل سد احتياجات الفلسطينيين، فقد كان هناك معسكر عربي واحد وسلبي ولم يكن هناك أحد بالإمكان الجلوس معه».

# أغلبية الإسرائيليين يتوقعون هجوما إذا هوجمت سورية

عبرت أغلبية الجمهور الإسرائيلي عن عدم تصديق الرسائل التي تبثها القيادة الإسرائيلية بأن احتمال أن يشن النظام السوري هجمات صاروخية ردا على هجوم أميركي ضد سورية هو احتمال ضئيل، وقالوا في استطلاع تم نشره، أول من أمس الأحد، إنهم يعتقدون العكس تماما.

ووفقا لاستطلاع أكاديمي يعرف باسم «مؤشر السلام» الذي ينشر شهريا في موقع «واللا» الالكتروني، فإن ٤٥٪ من الإسرائيليين قالوا إنهم يتوقعون أن تنفذ سورية تهديدها وترد بمهاجمة إسرائيل في حال هاجمت الولايات المتحدة وحلفاؤها سورية. وقال ٤٢,٢٪ من الإسرائيليين إنهم لا يعتقدون أن سورية ستنفذ تهديدا، فيما قال ١٢,٦٪ إنهم لا يعرفون كيف ستتصرف سورية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، ومسؤولون أمنيون وسياسيون صرحوا بأن ثمة احتمالا ضئيلا بأن ترد سورية بهجمات صاروخية ضد إسرائيل في حال تعرضها لضربة أميركية.

وقالت تقارير إن إسرائيل مررت رسالة إلى سورية عبر طرف ثالث مفادها أنها سترد بشدة بالغة على هجمات صاروخية كهذه.

لكن الباحثة في «المركز الإسرائيلي للديمقراطية» البروفسور تمار هيرمان، التي تشارك في إعداد استطلاع «مؤشر السلام»، أكدت أن «الجمهور الإسرائيلي منقسم»، ونسبت ذلك إلى انعدام ثقته برسائل قيادته، مشددة على أنه «رأينا هذا التوجه منذ سنوات. ورأينا ذلك لدى الذين وقفوا في طوابير طويلة من أجل الحصول على الأقنعة الواقية من الأسلحة غير التقليدية. وهؤلاء الأشخاص، الذين يتخوفون من الهجوم لم يتحدثوا عن (الرئيس السوري بشار) الأسد وإنما احتجوا على أداء قيادة الجبهة الداخلية».

واضافت هيرمان «نرى أن القسم الأكبر من الجمهور لا يصدق رسائل القيادة. وأحد تفسيرات ذلك هو مستوى الخوف العالي، إذ إن قسما كبيرا من الجمهور موجود في حالة خوف ويرفض تصديق الرسائل المهدئة».

### تقرير جديد لـ «عير عاميم» وجمعية حقوق المواطن:

# ٢٢٠٠ غرفة تدريس ناقصة في القدس الشرقية!

## * نحو ٣٦٪ من طلاب القدس الشرقية لا ينهون ١٢ سنة دراسية *

مع بداية العام الدراسي الجديد ٢٠١٣- ٢٠١٤ نشرت جمعية «عير عميم» وجمعية حقوق المواطن تقريرهما السنوي لمتابعة أوضاع التعليم في القدس الشرقية، وكشفتا فيه - كما في كلّ عام - صورة متدهورة وفجوات كبيرة بين شرقي المدينة وغربها.

وأظهر التقرير الصادر أول من أمس الأحد تقاعس بلدية القدس عن الالتزام بقرار المحكمة العليا الذي يجبرها على سدّ الفجوة في عدد الغرف التدريسية حتى نهاية العام ٢٠١٦، وأن البلدية كما تعكس الأرقام لا تقوم بجهد حقيقي وجديّ من أجل القضاء على الفجوة الخطيرة المتمثلة بنقص ٢٢٠٠ غرفة تدريسية للطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية.

وقال التقرير إنه بالرغم عن تصريحات رئيس البلديّة الحالي نير بركات المتكررة بأن البلدية تحت رئاسته، بعكس سابقيه، قد فعلت الكثير من أجل سدّ الفجوات في جهاز التعليم في القدس الشرقية، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك. فخلال سنوات رئاسة بركات للبلدية، كان معدل بناء الغرف التدريسية الجديدة بطيئاً كما هي الحال في فترات الرئاسة السابقة لبركات، حيث بنيت فقط ١٥٠ غرفة تدريسية جديدة، بينما وضعت ٣٣٢ غرفة أخرى في طور التخطيط، وهي أرقام لا تذكر إذا ما قورنت بالنقص الشديد التي يعاني منه جهاز التعليم في القدس الشرقية. وفي حين تحاول البلدية تبرير هذا البطء في تنفيذ قرار المحكمة العليا بأنها تجد صعوبة في إيجاد أراضٍ عامّة ملائمة للمدارس في القدس الشرقية، نجدها لا تتوانى عن دعم مخططات بناء إسرائيلية جديدة على قطع الأراضي القليلة المتبقية في القدس الشرقية.

كما يتطرق التقرير إلى نسب التسرّب من المدارس في القدس الشرقية، والتي تصل إلى ١٣٪ من إجمالي عدد الطلاب الفلسطينيين في المدينة. وللوقوف على فداحة هذا الرقم يمكن مقارنته بنسبة التسرب للعام ٢٠١١ في جهاز التعليم الرسمي اليهودي القطري والتي بلغت ٢ر٦٪، وبنسبة التسرب في جهاز التعليم العربي القطري- ٤ر٦٪، ونسبته في القدس الغربية التي تبلغ ١٪ فقط.

ويشير التقرير إلى أن نسب التسرّب الأكبر في القدس الشرقية تقع في مرحلة الثانويّة (الصفوف العاشر- الثاني عشر)، لكن بوادره تبدأ بالظهور في المرحلة الإعداديّة (الصفوف السابع- التاسع). على سبيل المثال، وبحسب معطيات مديرية التربية في بلدية القدس للعام ٢٠١٢-٢٠١٣، فإن ١٠٪ من الطلاب في جهاز التعليم الرسميّ في القدس الشرقيّة ممن يفترض أن ينخرطوا في الصفوف الثامن والتاسع لم يلتحقوا بالمدرسة، أما في الصف العاشر فقد وصلت نسبة هؤلاء إلى ٢٠٪ من إجمالي عدد الطلاب في التعليم الرسميّ. أما في الصف الحادي عشر، فقد وصلت نسبة التسرب إلى ٣٠٪. في نهاية المطاف يؤدي التسرب المتراكم على امتداد السنوات الدراسية المختلفة إلى نتيجة مفادها أن ما يقارب ٣٦٪ من طلاب القدس الشرقية لا ينهون ١٢ سنة دراسية.

وفي مقابل هذه الأرقام المخيفة، لا تقوم الجهات الرسمية المسؤولة بتنفيذ خطط جدية وكافية لمكافحة التسرب، فبحسب معطيات مديرية التربية والتعليم في القدس لا يوجد أي برنامج تربويّ لمكافحة التسرب في ٣٠٪ من المدارس الثانوية في القدس الشرقية، بينما يوجد برنامج واحد فقط في ٤٤٪ من المدارس. وجانب آخر من المقارنة يمكنه أن يظهر الفرق في الموارد والميزانيات، إذا ما علمنا أنه في السنة الدراسية ٢٠١١-٢٠١٢ اشترك ٢٢٥ طالبا يهوديا من القدس في برنامج قُطري لمنع التسرب، بينما لم يشترك سوى ١٠٠ طالب فلسطيني من القدس في نفس البرنامج، هذا على الرغم من أن نسبة الطلاب الفلسطينيين الذين يقعون تحت مسؤولية هذه المديرية تصل إلى ٥٦٪ من إجمالي الطلاب الذين تدير شؤونهم.

وبما أن العملية التعليمية تتدخل فيها عوامل كثيرة أهمها البشرية، فقد توقف التقرير عند التمييز العميق في تخصيص ملاكات للقوى العاملة المهنية في المدارس بين شقي المدينة. على سبيل المثال، لا يوجد في القدس الشرقية سوى ٥ مفتشين على المدارس مقابل ١٨ مفتشاً في القدس الغربية. الأسوأ من ذلك أنه في كل مدارس القدس الشرقية التابعة للمديرية لا يوجد سوى ٢٩ مستشاراً تربوياً، بينما يوجد في القدس الغربية أكثر من ٢٥٠، وهو فرق يصل إلى ٨ أضعاف. وأكد التقرير أنه «لا يغيب عن عاقل منا الدور المهم الذي يلعبه المستشار التربوي في دعم الطلاب واحتوائهم ومنع تركهم للتعليم، خاصة في ظلّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيش فيها سكان القدس الشرقية».

وعقبت المحامية أوشرات ميمون، مديرة قسم تطوير السياسات في جمعية «عير عاميم»، على هذا التقرير قائلة: ونحن على أعتاب الانتخابات المحلية، يؤسفنا أن نجد المرشحين لرئاسة البلدية في سباق متسارع من أجل كسب ودّ وتنفيذ مطالب اليمين اليهودي في القدس. لا يمكن للحياة في القدس أن تستمر عندما نجد أن الأهالي في غرب المدينة يتحمسون لليوم الأول لأطفالهم في المدارس، بينما على بعد أمتار قليلة يعيش الأهالي في شرق المدينة في حيرة وتوتر وهم يفكرون هل سيجدون أصلاً مكاناً شاغراً لأبنائهم في المدارس؟. إن الفجوة القائمة تزداد مع مرور السنوات، ولا بد من اتخاذ اجراءات فورية من قبل البلدية والحكومة.

أما في جمعية حقوق المواطن، فقد عقبت رونيت سيلع، مديرة قسم حقوق الإنسان في القدس الشرقية، قائلة: إن النقص الهائل في الغرف التدريسية والميزانيات والقوى العاملة والبرامج التربوية يضرّ بشكل كبير في الحق في التعليم عند عشرات الآلاف من الطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية، وللأسف فإن السلطات الإسرائيلية تعرف أنها فشلت في القيام بواجباتها وقامت - عبر سنوات طويلة من الإهمال - بخلق جهاز تعليمي مهلهل ذي نتائج متدنية ويكثر فيه التسرب. الحلول معروفة للجميع بلا شك، لكن ما ينقص هنا هو الإرادة الجدية والجهد الحقيقي من طرف الجهات المسؤولة.

# الشرطة الإسرائيلية تحقق في ضلوع نتنياهو بقضية فساد

كشفت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي عن أن الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا الاحتيال التابعة للشرطة الإسرائيلية بدأت تحقيقا في شبهة ضلوع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في قضية فساد تعرف باسم «بيبي تورز».

ووفقا للقناة التلفزيونية فإن وحدة التحقيقات في قضايا الاحتيال بدأت في الأسابيع الأخيرة بجمع إفادات من أشخاص عملوا إلى جانب نتنياهو في مجال تنظيم رحلاته إلى خارج البلاد خلال العقد الماضي. وأضافت القناة التلفزيونية أن الهدف من هذا التحقيق هو البحث في إمكانية إجراء تحقيق جنائي في القضية وما إذا كانت هناك قاعدة أدلة لشبهة ارتكاب مخالفة قانونية.

وعقبت وزارة العدل الإسرائيلية على تقرير القناة العاشرة بأنه «مثلما قيل ونُشر في الماضي، فإنه يجري التدقيق بأمور متعلقة برحلات رئيس الحكومة عندما كان عضو كنيست. وعدا ذلك ليس بإمكاننا إعطاء تفاصيل أخرى حاليا».

ويشار إلى أن قضية «بيبي تورز» تتعلق برحلات نتنياهو الخارجية، في الفترة التي تولى فيها منصب وزير المالية، خلال ولاية رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، وكذلك برحلات وزراء ونواب وزراء خلال ولايتي الحكومتين السابقتين، برئاسة نتنياهو وايهود أولمرت. وكانت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي قد بثت تحقيقا قالت فيه إن متبرعين يهود اهتموا بالتقرب من نتنياهو ومولوا العشرات من رحلاته إلى خارج إسرائيل.

# عدد سكان إسرائيل ٨,٠٨١ مليون نسمة

أفادت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، أمس الاثنين، بمناسبة حلول رأس السنة العبرية، بعد غد الخميس، أن عدد سكان إسرائيل بلغ ٨,٠٨١ مليون نسمة.

وقالت الدائرة في بيان: إن عدد السكان اليهود بلغ ٦,٠٦٦ مليون نسمة ويشكلون نسبة ٧٥,١٪ من السكان، بينما عدد السكان العرب بلغ ١,٦٧٠ مليون نسمة ويشكلون نسبة ٢٠,٧٪، وعدد السكان «الآخرين»، وهم المسيحيون غير العرب، والذين لم يسجلوا ديانتهم وغالبيتهم الساحقة من المهاجرين الروس ومن المتزوجين من يهود، ٣٤٥ ألف نسمة ويشكلون نسبة ٤,٢٪. والجدير بالإشارة أن الإحصائيات المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل تشمل سكان المناطق المحتلة في القدس وهضبة الجولان، والذين يزيد عددهم عن ٣٠٠ ألف.

وارتفع عدد سكان إسرائيل منذ رأس السنة العبرية في العام الماضي بحوالي ١٤٢ ألف نسمة، وسجل النمو الطبيعي خلال هذه الفترة نسبة ١,٨٪، وهي نسبة مشابهة للسنوات الماضية. وولد في إسرائيل منذ رأس السنة العبرية الماضية ١٦٣ ألف طفل وتوفي قرابة ٤٠ ألف شخص. كذلك أضيف لسكان إسرائيل في ميزان الهجرة قرابة ١٩ ألف شخص.

### تقرير جديد لـ «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي» حول «إسرائيل والشعب اليهودي: التطورات الجيو- سياسية ٢٠١٢- ٢٠١٣»

# على إسرائيل أن تستمر في «إقناع» الولايات المتحدة بضرورة مواصلة تدخلها في الشرق الأوسط!

**تعريف**

أصدر «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي» الذي أسسته الوكالة اليهودية ويتخذ من القدس مقراً له أخيراً تقريره السنوي للعامين ٢٠١٢- ٢٠١٣، وتضمن فصلا خاصاً حول التطورات الجيو- سياسية الأخيرة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

هنا قراءة خاصة وموسعة لهذا الفصل:

**توطئة**

تمحورت معركة الانتخابات العامة التي جرت في إسرائيل في كانون الثاني ٢٠١٣ حول مواضيع داخلية، اجتماعية واقتصادية. وقد أوحى سلوك الجمهور الإسرائيلي وغالبية زعمائه السياسيين في هذه الحملة الانتخابية كما لو أن البيئة القريبة والبعيدة لإسرائيل لا تطرح أمامها تحديات ومعضلات جسيمة، تتطلب الحسم بين بدائل مختلفة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة- السلوك- كتعبير عن تنصل مقرون بتشاؤم عميق تجاه قدرة إسرائيل على التأثير على سيرورات تمور وتجري حولها.

هناك من يقول بأن وضع إسرائيل الاستراتيجي شهد تحسنا، لا سيما في ضوء انهماك الدول العربية في مشكلات داخلية عويصة تهدد استقرارها، وبالتالي فإن خروج هذه الدول إلى شن حرب تقليدية ضد إسرائيل لم يعد احتمالا أو سيناريو منطقيا، هذا بالإضافة إلى العديد من المعطيات الإيجابية الأخرى المتعلقة بوضع إسرائيل في مجالات وساحات مختلفة، والتي تنطوي كافتها على ما يشير إلى تحسن وضعها الاستراتيجي.

غير أن هذه المعطيات، مهما تكن إيجابية من وجهة النظر الإسرائيلية، لا تغير حقيقة أن إسرائيل تعيش في قلب منطقة مضطربة وعنيفة، تمر بتغييرات دراماتيكية، وتشهد عمليات وتحولات، ربما تنجم عنها تهديدات وانعكاسات جد خطيرة على إسرائيل.

**المعضلات الرئيسة**

هناك أهمية لتشخيص وصياغة المعضلات والتحديات الرئيسة التي تواجهها إسرائيل في الساحة الجيو- سياسية، في ضوء تطورات العام المنصرم، وذلك بغية التمييز بوضوح بين مواضيع خارجية لا تمتلك إسرائيل قدرة ملموسة للتأثير عليها، وبين مواضيع يمكن فيها للاختيارات الإسرائيلية أن تساهم في تحسين وضعها ودفع مصالحها. ويمكن لحجم المعضلات الواسع والمغزى الكبير لتفضيل بديل معين على سواه، أن يولدا حالة من الشلل والإتكالية وأن يدفعا نحو إتباع سياسة انتظارية «إلى أن يتبدد غبار العاصفة». غير أن مثل هذا التوجه الإتكالي يمكن أن يترتب عليه ثمن باهظ، فضلا عن أنه لا يلوح في الأفق ما يشير إلى أن الغبار سيتبدد قريبا، مما يفرض على إسرائيل واجب اتخاذ قرارات في ساحة جيو- سياسية متقلبة وحافلة بالمخاطر، وهو ما يجعل مهمة إدارة سياسة الخارجية والأمن تحديا شائكا جداً في حد ذاته.

وتتناول القرارات الحاسمة التي تقف إسرائيل بصددها، في ضوء التطورات الجيو- سياسية، أربع ساحات رئيسة، وهي:

أولا- الساحة العالمية، والتي توارى فيها «النظام العالمي» الذي ساد في حقبة الحرب الباردة، ومن ثم في سنوات هيمنة القطب الأميركي الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لتحل مكانه حالة من «انعدام النظام العالمي»، لم تتبلور بعد في بنية مستقرة وفاعلة.

ففي مقابل صعود قوة آسيا والتحدي الجيو- سياسي الذي ما زالت روسيا تطرحه أمام واشنطن، هناك انحسار مستمر لنفوذ ومكانة الولايات المتحدة في الساحة الدولية. إن امتناع الرئيس باراك أوباما حتى الآن عن إظهار زعامة حازمة في مواجهة استفزازات كوريا الشمالية، وتصميم إيران على المضي قدما في برنامجها النووي، وما يجري في سورية من سفك دماء واستخدام للسلاح الكيميائي، يعزز الانطباع بشأن هذا الاتجاه من انحسار الدور القيادي للولايات المتحدة في الساحة الدولية.

ثانيا- حلبة الشرق الأوسط: لقد تبين أن مصطلح «الربيع العربي» لا يعدو كونه رؤية للمستقبل البعيد، فالإطاحة بالحكام الديكتاتوريين لم تؤد إلى قيام أنظمة ديمقراطية، بل أدت إلى صعود قوى مناهضة للديمقراطية والغرب في جوهرها، وخاصة قوى الإسلام السياسي، التي استحوذت على مقاليد الحكم في عدد من الدول، غير أن ممارساتها وإنجازاتها بدت مخيبة لآمال القوى والجماهير المتطلعة للحرية والكرامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المحصلة، فقد أدت ثورات «الربيع العربي» إلى ضعضعة الركائز التي وفرت استقراراً إستراتيجيا نسبيا في المنطقة، وإلى إثارة توترات طائفية وغيرها، وأضعفت الأطر الدولانية، بينما لا تلوح في الأفق القريب إمكانية عودة الاستقرار والهدوء. إن هذه الصورة تقلص التهديدات العسكرية الدولانية على إسرائيل، لكنها تعزز في الوقت ذاته قوة أطر وقوى غير دولانية معادية لها، وتؤدي إلى مزيد من الاضطراب والتعقيد في بيئة عمل إسرائيل في المنطقة.

ثالثا- حلبة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني: ما زال غياب الحل السياسي يشكل تهديداً لأمن إسرائيل وطابعها اليهودي- الديمقراطي، ويساهم في رفد وتغذية حملات وظواهر نزع الشرعية الموجهة ضدها. ومن المتوقع، في حال فشل الجهود الأميركية الحالية الرامية إلى تحريك ودفع العملية التفاوضية قدما، أن يسعى الجانب الفلسطيني إلى استبدال نموذج «المحادثات المباشرة بوساطة أميركية»، بمسار بديل، يقوم على نموذج حل «شبه مفروض» برعاية متعددة الجنسيات، أو في صيغة متطرفة تتمثل في «إعادة المفاتيح» والمسؤولية عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وتفضيل حل «دولة واحدة لشعبين». إن تطورات من هذا القبيل يمكن أن تؤدي إلى تقويض الاستقرار الأمني إلى حد اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة. في مقابل هذا السيناريو، فإن التقدم نحو التوصل إلى تسوية دائمة يمكن أن ينطوي على طاقة لإحداث تغيير شامل في وضع إسرائيل الاستراتيجي، وأن يساعدها في توفير إجابات وحلول للتحديات الجديدة الناشئة على أرضية الثورات العربية.

رابعا- ساحة مثلث العلاقات إسرائيل- واشنطن- يهود الولايات المتحدة، والتي يتوفر فيها مورد استراتيجي حاسم لقوة إسرائيل والشعب اليهودي. وقد عبر الرئيس باراك أوباما بقوة عن التزام بلاده الثابت بدعم إسرائيل، إلا أنه لم يخف وجود خلافات بين إدارته وبين حكومة بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بالملفين الإيراني والفلسطيني.

أميركا: الاقتراب من سورية. (أف.ب)

**مكانة الولايات المتحدة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط**

تكمن التطورات التي تنعش الادعاء بشأن تراجع الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط، في الأزمة الاقتصادية المستمرة التي تمر بها الولايات المتحدة، والتقليص الحاد في ميزانية وزارة الدفاع «البنتاغون»، وتحول اهتمام واشنطن نحو آسيا والصين والتوقعات باقتراب موعد انتهاء اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة (النفط) الشرق أوسطية.

ويدل استمرار اتجاه ابتعاد الولايات المتحدة عن ساحة أفغانستان (بعد الانسحاب من العراق) وامتناعها حتى الآن عن التدخل العسكري في سورية، على رغبة واشنطن في إنهاء فصل التدخل العسكري الفعال في المنطقة.

وتزداد من ناحية إسرائيل حدة المعضلة، ذلك لأن عملية سياسية ذات مغزى تقودها الولايات المتحدة يمكن أن تتطلب تقديم تنازلات مؤلمة، واستدعاء ضغوط من جانب واشنطن من أجل التوصل إلى تسوية.

في المقابل فإن ابتعاد الولايات المتحدة يمكن أن يحفز أطرافا أخرى أقل تأييدا لإسرائيل، على السعي إلى قيادة العملية السياسية، واستبدال صيغتها الحالية (المفاوضات المباشرة) بصيغة غير مريحة لإسرائيل.

إلى ذلك، يتساءل اللاعبون الإقليميون إلى متى ستبقى الولايات المتحدة بعيدة عن الاستعداد للعمل من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، أو الخروج عن سياستها السلبية تجاه ما يحدث في سورية؟. مع ذلك يعتقد محللون كثيرون بأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تنأى بنفسها عن المنطقة بحكم ما تنطوي عليه من مخاطر واحتمالات بتقويض الأمن والسلم العالمي، وإشعال حرب نووية، والتسبب بأزمات، خاصة في مجال الطاقة، في العالم أجمع.

يبقى هناك سؤال مفتوح هو: في ضوء ميل الولايات المتحدة إلى تقليص تدخلها، وفرضية أن هذا الاتجاه يعتبر سلبيا من ناحية إسرائيل، هل وكيف يمكن لإسرائيل «إقناع» الولايات المتحدة بمواصلة تدخلها في المنطقة؟.

**تقدّم إيران نحو امتلاك السلاح النووي**

على الرغم من العقوبات التي تلحق ضررا شديدا باقتصادها، فقد واصلت إيران في هذا العام دفع قدرتها على تطوير سلاح نووي. وأكد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (شباط ٢٠١٣) أن إيران شرعت في تركيب حوالي ١٨٠ جهاز طرد مركزي متقدم في منشأة لتخصيب اليورانيوم، وبذلك ضاعفت قدرتها على تسريع إنتاج المواد المشعة اللازمة لإنتاج القنبلة الذرية. وأعرب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان») الأسبق، عاموس يادلين، عن تقديره بأن «الإيرانيين سيجتازون في صيف العام الحالي الخط الأحمر الذي حدده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة»، فيما صرح نتنياهو أن إيران لم تجتز بعد هذا الخط الأحمر، لكنها تقترب من ذلك بصورة منهجية.

وتتباين تقديرات أجهزة الاستخبارات الغربية بشأن الفترة الزمنية التي تحتاجها إيران لإنتاج القنبلة الذرية من لحظة اتخاذ القرار السياسي، وقد أوضح الرئيس أوباما أن المخابرات الأميركية تعتقد أن صنع القنبلة الأولى لن يكون متاحا قبل مرور سنة أو ربما أكثر، منذ اللحظة التي يتخذ فيها مثل هذا القرار الإيراني. وعموما فإن فجوات التقدير القائمة في هذا المجال لا تلغي أو تغير شيئا في الاستنتاج القائل إن إيران تقترب جداً من امتلاك القنبلة الذرية، وأنها تتقدم نحو بلوغ هذا الهدف في كل مسارات التطوير اللازمة. جنبا إلى جنب، تصاعدت لهجة التهديدات الإسرائيلية لإيران، إذ جدد رئيس الحكومة نتنياهو تعهده بأن إسرائيل لن تسلم بتحول إيران إلى دولة نووية، فيما أكد رئيس هيئة الأركان العامة بيني غانتس مؤخرا أن الجيش الإسرائيلي يمتلك قدرة تمكن إسرائيل من أن تهاجم بمفردها المنشآت النووية في إيران. غير أن مضي إيران قدما نحو عتبة القدرة السريعة على صنع السلاح النووي، قد يضع إسرائيل قريبا أمام معضلة ما إذا كان يتعين عليها أن توجه وحدها ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية (وهو قرار يمكن أن يتعارض مع موقف الولايات المتحدة)، أم أن عليها انتظار تحرك عسكري تقوده الولايات المتحدة. عموما فإن القرار الإسرائيلي سيتوقف بشكل رئيس على التطورات في المشروع النووي الإيراني، بالإضافة إلى تقدير استعداد إدارة الرئيس أوباما لاستخدام القوة لوقف المشروع (هذا فضلا بالطبع عن قدرة إسرائيل على تحقيق الهدف لوحدها بواسطة عملية عسكرية).

**[ترجمة وإعداد سعيد عيّاش. للبحث صلة]**

# سياسة التمييز تخلق فجوات متعددة في جهاز التعليم في إسرائيل!

## * التمييز يطال أساسا الطلاب العرب ثم الحريديم * تقارير تثبت أن سياسة توزيع الميزانيات تتحمل مسؤولية الفجوات في التحصيل العلمي * محلل: منذ سنوات طويلة لا توجد برامج لسد الفجوات في وزارة التربية والتعليم *

كتب ب. ج:

افتتحت في الأسبوع الماضي السنة التعليمية الجديدة في إسرائيل، مع ما تحمله من فجوات في التحصيل العلمي وفي جهوزية البنى التحتية، وتمييز في سياسة توزيع الميزانيات، بينما تؤكد تقارير دولية أن الفجوات في إسرائيل في إسرائيل تُعد من الأعلى في العالم.

وتفيد سلسلة من التقارير ومن بينها تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، أن الفجوات الكبيرة في التحصيل العلمي، تعود أساسا لسياسة التمييز، وأن الضحية الأولى لهذه السياسة هم الطلاب العرب في إسرائيل، في حين حذر تقرير سابق لمنظمة OECD من أن ٢٠٪ من الطلاب في إسرائيل سيجدون صعوبة في اندماجهم في سوق العمل، بعد تخرجهم من المرحلة المدرسية، بسبب وضعية تحصيلهم المتدنية جدا.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إنه من خلال سلسلة تقارير أعدتها خلال العام الدراسي الماضي، تبين أن مبنى أجهزة التعليم في إسرائيل تضرب احتمالات تقليص الفجوات الاجتماعية في الأجيال المقبلة، وبشكل خاص من باب اندماج خريجي المرحلة المدرسية في الحياة العملية وسوق العمل بشكل منتج وجيد، وضمان مستوى معيشي ملائم.

وتضيف الصحيفة أنه في جميع المعطيات التي جمعتها وجدت فجوات في شتى جوانب جهاز التعليم، من بنى تحتية ومبان مدرسية ومعدلات الاكتظاظ في الغرف التعليمية، ومناهج التعليم، والبرامج اللامنهجية، وأيضا بشكل خاص توزيع الميزانيات، وحيث تكون النتائج متدنية يرتفع منسوب العنف.

وحسب تقارير «ذي ماركر»، فإن هناك رابطا قويا بين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وبين مستوى جهاز التعليم والتحصيل العلمي، إذ أن قسما من البرامج التعليمية، وخاصة البرامج اللامنهجية، التي تساهم في اثراء وعي الطلاب، ممولة أساسا من مساهمات العائلات، ومن المجالس البلدية والقروية، وحيث توجد أوضاع اقتصادية متدنية، فإن تمويل برامج كهذه يكون إما متدنيا، أو شبه معدوم، وبالتالي حرمان الطلاب من مختلف الأجيال من هذه البرامج، وهذا الأمر يبرز بشكل خاص في الغالبية الساحقة جدا من البلدات العربية.

**المستوطنون ينعمون بميزانيات كبيرة**

ويظهر من التقارير الرسمية وشبه الرسمية أن الشريحة الطلابية التي تنعم بالميزانيات الأكبر هي أبناء التيار «الديني الصهيوني» أو «الديني القومي»، الذين يشكلون جمهور الغالبية بين المستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، إذ تصرف الحكومة على الطالب الواحد بالمعدل من هذا التيار ٧٥٠٠ دولار، بينما تصرف الحكومة على الطالب اليهودي العلماني ٦٨٠٠ دولار، أما حصة الطالب العربي فتنخفض إلى ٥٨٣٠ دولارا.

وإذا كانت الفجوة البادية بين الطالب العربي واليهودي العلماني ١٥٪ وبين العربي والمستوطن ٢٣٪، فإنها ترتفع بشكل أكبر، حين تضاف إلى هذا التمويل مساهمة العائلة والمجالس البلدية والقروية، إذ تتسع الفجوة بين الطالب العربي والطالب اليهودي في بعض الحالات إلى ما بين ٣٠٪ وحتى ٤٠٪. وهذه الفجوة تبرز بشكل خاص في المرحلة المدرسية الثانوية، التي توازي التوجيهي.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» إن التمويل الأقل للطالب هو من نصيب الطلاب المتدينين المتزمتين «الحريديم»، إذ يبلغ معدل حصة الطالب من الميزانيات ٥ آلاف دولار، ولكن هذا لا يشمل المنح المباشرة التي تدفعها الدولة لمؤسسات ومعاهد «الحريديم».

وتقول الصحيفة إنه إذا فسّرت وزارة التعليم تدني تمويل طلاب «الحريديم» المباشر، بأنهم لا يلتزمون بالمنهاج المدرسي الكامل، فإن فضيحة التمييز تبرز في جهاز التعليم العربي، الذي يلتزم كليا بمنهاج التعليم الدراسي، ولكنه في ذات الوقت محروم من ميزانيات متساوية، وهذه حال قائمة منذ عشرات السنين.

**أوضاع الطلاب العرب**

يشمل جهاز التعليم العربي نحو ٥١٦ ألف طالب عربي، يشكلون ٢٦٪ من إجمالي الطلاب في إسرائيل، وهذا العدد يشمل عددا قليلا من طلاب القدس الشرقية المحتلة، الذين يتبعون منهاج التعليم الإسرائيلي.

وتؤكد معطيات لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، التابعة للجنة رؤساء البلديات العرب، أن جهاز التعليم العربي ما زال يعاني من نقص ٩ آلاف غرفة تعليمية، ٦٢٠٠ غرفة منها لمراحل التعليم المختلفة، والباقي روضات أطفال.

وتقول اللجنة إنه على الرغم من كل البرامج التي وضعتها وزارة التعليم لبناء الغرف التعليمية، إلا أن هذه البرامج كانت بالكاد تكفي حاجة التكاثر الطبيعي، ولهذا فإن نقص الغرف ما زال على حاله منذ سنوات، ولا تلوح في الأفق برامج لإنهاء النقص. ويتم سد هذا النقص في الغرف التعليمية، من خلال استئجار أكثر من أربعة آلاف غرفة، نصفها روضات أطفال، وجميعها لا تلائم الأجواء التعليمية المطلوبة، وباقي النقص يكون من خلال ارتفاع الاكتظاظ في الغرف التعليمية.

وتؤكد اللجنة أن جهاز التعليم العربي بحاجة إلى ١٠ آلاف وظيفة لمستشارين تربويين وأخصائيين نفسيين وما شابه، حتى يتم سد الفجوة مع جهاز التعليم العبري، إضافة إلى تشغيل ما لا يقل عن ٣ آلاف معلم جديد، في حال جرى سد نقص الغرف التعليمية، وتخفيف الاكتظاظ في الغرف التعليمية.

أما على مستوى المنهاج، فإن وزارة التعليم الإسرائيلية تخصص لجهاز التعليم العبري ساعات تعليمية أكثر بنسبة ١٥٪ من الجهاز العربي، بالمعدل للطالب الواحد، كذلك فإن الوزارة، وخاصة في السنوات الأخيرة، صعّدت من تدخلها في المنهاج التعليمي العربي، وبشكل خاص حرمان الطلاب من تعلم الثقافة والأدب الفلسطيني الوطني في داخل جهاز التعليم، إلى جانب تغييب الهوية الفلسطينية عن الطلاب، وفوق كل هذا، إلزام الطلاب بدراسة برامج تسعى إلى صهينة المجتمع العربي، ومحاولة تدجينه وأسرلته.

وتنعكس هذه الظروف وغيرها على مستوى التحصيل العلمي، فوفق المعطيات الرسمية تصل فجوة التحصيل العلمي بين الطلاب العرب واليهود إلى نحو ٢٤٪، وما يفضح أسباب هذه الفجوة هو أن تحصيل الطلاب العرب في المدارس الأهلية الخاصة، التي يمول الأهالي قسطها الأكبر، تنافس تحصيل الطلاب اليهود.

فعلى سبيل المثال، دلت نتائج امتحان رياضيات دولي في السنة الدراسية الماضية على أن إسرائيل حلت في المرتبة ٣٧، من أصل قرابة ٨٠ دولة، ولكن بعد فرز النتائج بين اليهود والعرب اتضح أن نتيجة الطلاب اليهود وحدهم تضع إسرائيل في المرتبة ١٦ بينما النتيجة لدى الطلاب العرب تضعهم في المرتبة ٥١ من بين تلك الدول.

وقالت وزارة التعليم في تقرير لها عن نتائج الامتحانات النهائية المدرسية، ما يوازي «التوجيهي» للعام الدراسي الماضي، أن العرب حققوا تقدما في العام الماضي، وارتفعت نسبة من لديهم شهادة توجيهي (بجروت) كاملة من ٣٧٪ إلى أكثر من ٤٢٪، من أصل الشريحة العمرية، مقابل ٦٦٪ بين اليهود، ولكن من الضروري الإشارة إلى أن الشريحة العمرية تشمل طلاب القدس المحتلة الذين لا يتقدمون للامتحانات الإسرائيلية، ومن دونهم تكون نسبة من لديهم شهادة توجيهي كاملة من الطلاب العرب نحو ٥٠٪، ولكن هذا يبقي فجوة كبيرة بين العرب واليهود.

وقال رئيس لجنة متابعة التعليم العربي المربي محمود حيادري إن ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة توجيهي بين الطلاب العرب لا يلغي الفجوة العالية بين جهازي التعليم العربي واليهودي، ما يعني ضرورة تصعيد النضال من أجل وقف سياسة التمييز ضد جهاز التعليم العربي.

**لا سياسة لسد الفجوات**

وفي مقال مطول، يقول المختص في الشؤون الاجتماعية في صحيفة «هآرتس» أور كاشتي إنه في السنوات العشرين الأخيرة، ومن قبلها أيضا، لم تبلور وزارة التعليم سياسة منهجية واضحة وحازمة تهدف إلى سد الفجوات، باستثناء مبادرات أعلن عنها بصوت عال وضجة كبيرة، وسرعان ما جرى تجاهلها في غضون عام أو عامين، أو على الأغلب على أثر استبدال وزراء.

وما يشير اليه كاشتي في هذا المجال، هو تقلبات الوزراء في سنوات التسعين من العام الماضي، فقد عرفت وزارة التعليم ثلاثة من الوزراء، من حزب ميرتس، الذين أحضروا معهم برامج واضحة لسد الفجوات، إلا أنه سرعان ما كانوا يفقدون مناصبهم، لتبقى البرامج متعددة السنوات حبرا على ورق، وليتم استبدالها بمخططات سوداوية.

والحديث يجري عن الوزير شولاميت الوني، التي تولت الوزارة من منتصف العام ١٩٩٢ ولمدة عامين، حتى أطاح بها رئيس الحكومة في حينه إسحق رابين، إرضاء للحريديم، وتولى بعدها أمنون روبنشتاين، من حزبها، إلا أنه هو الآخر سرعان ما فقد منصبه بعد أقل من عامين، بسقوط الحكومة وتولي حكومة الليكود، وعاد المشهد من جديد في منتصف العام ١٩٩٩، حين تولى المنصب الوزير يوسي سريد، الذي بقي في منصبه ٢٠ شهرا فقد، حتى سقوط حكومة إيهود باراك، وصعود حكومة أريئيل شارون، وتولي الوزيرة المتطرفة ليمور ليفنات الوزارة لمدة خمس سنوات متتالية، جرى خلالها تقليص ميزانية وزارة التعليم بشكل غير مسبوق وبموافقتها، وكانت السنوات الأكثر سوداوية بالنسبة للتعليم العربي خاصة.

ويقول كاشتي: حينما نتكلم عن ٢٠ سنة لسد الفجوات، فإننا نقصد أساسا الفجوات بين الطلاب اليهود، لأن البرامج بالنسبة لجهاز التعليم العربي تم اهمالها منذ سنوات أبعد بكثير، إذ كان يجري وضع خطط خماسية، يتم تمديدها من حين إلى آخر دون فحص نتائجها.

ويتابع كاشتي كاتبا إن عدم جاهزية وزارة التعليم لسد الفجوات لم يكن صدفة، والشعار الذي أطلق في حملة الاحتجاجات الشعبية قبل عامين: «هذا ليس خطأ، هذه سياسة» يسري أيضا على جهاز ووزارة التعليم. فالتعامل مع اللامساواة في جهاز التعليم وكأنه مشكلة ثانوية، والتطرق إليها ببعض تعابير تمتمة هامشية، يدل على عدم وعي لانعكاسات الضعف في جهاز التعليم العام.

ويشدد كاشتي على أن قطاع التعليم الرسمي يجب أن يتحلى بتساوي الفرص بين جميع الطلاب، من دون أن يكون عرضة لتأثيرات الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، بما يتيح إمكان منح الفرص للطلاب كي يحصلوا على مستوى التعليم الكفيل بإعدادهم للمستقبل.

# إسرائيل تعتزم طرد ٥٠ ألف لاجئ من السودان وإريتريا إلى إحدى دول إفريقيا!

## *خبير قانوني: إسرائيل تنتهك القانون الدولي وتتعامل مع طالبي اللجوء على أنهم أشخاص يجب التخلص منهم!*

أعلنت إسرائيل أنها ستطرد نحو ٥٠ ألف لاجئ من السودان وإريتريا إلى أوغندا بعد أن أبرمت صفقات أسلحة ومعدات زراعية ستزودها إسرائيل إلى أوغندا، فيما عبر لاجئون عن مخاوفهم من نقلهم إلى دولة إفريقية. لكن أوغندا نفت، في نهاية الأسبوع الماضي، أنها توصلت إلى اتفاق كهذا مع إسرائيل.

وكان وزير الداخلية الإسرائيلي، غدعون ساعر (ليكود)، قد أعلن، الأسبوع الماضي، أنه بعد الأعياد اليهودية، وفي بداية شهر تشرين الأول المقبل، ستبدأ إسرائيل بتنفيذ عملية طرد واسعة للاجئين من السودان وإريتريا إلى «دولة ثالثة» ستستوعب اللاجئين الأفارقة على أن تشكل محطة لينتقلوا منها إلى دولهم.

وأفادت تقارير صحافية إسرائيلية بأن حفاي هداس، مبعوث رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هو الذي أبرم الصفقة مع أوغندا، فيما أعلن ساعر أن إسرائيل ستتخذ إجراءات ضد من يرفض المغادرة.

ووفقا لصحيفة «هآرتس» فإن عدد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، بموجب معطيات دائرة السكان والهجرة، يقارب ٥٥ ألفا وأن ٩٠٪ منهم جاؤوا من السودان وإريتريا. وأضافت الصحيفة أن إسرائيل حسنت علاقاتها مع أوغندا بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة وأن هذه الدولة كانت هدفا لزيارات متكررة لوزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، ونائبه داني أيالون.

وكان عضو الكنيست دوف حنين، من قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، قد ذكر في شهر شباط الماضي أن حكومة إسرائيل تخطط لطرد اللاجئين إلى أوغندا، لكن الحكومة الإسرائيلية فرضت تعتيما حول اسم «الدولة الثالثة» وسمحت بالكشف عنه يوم الخميس الماضي.

وقالت «هآرتس» إنه في مركز العلاقات التجارية بين إسرائيل وأوغندا صفقات في مجال التكنولوجيا الزراعية وصفقات أسلحة شملت وفقا لتقارير أجنبية تزويد أوغندا بمدافع وراجمات وعتاد للمراقبة وتحسين طائرات مقاتلة قديمة وطائرات صغيرة من دون طيار إضافة إلى تدريب قوات، كما تقدم إسرائيل مساعدات إلى جهاز الصحة في أوغندا.

ونقلت الصحيفة عن عمانوئيل يمنه، وهو لاجئ إريتري، قوله إن «إسرائيل أعطت بعض المال للدولة الثالثة، أو بعض المساعدة في الزراعة وربما أعطتها سلاحا أيضا، وعلى إسرائيل كشف هوية الدولة لأن معظم الدول الإفريقية ليست آمنة وقد تكون حياة المطرودين في خطر».

لكن تبين في بداية الأسبوع الحالي أن إسرائيل لم تبرم اتفاقا مع أوغندا حول طرد اللاجئين الأفارقة إلى هذه الأخيرة. ونقلت «هآرتس» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأوغندية، إيلي كاماهونغاي، قوله إنه «لا علم لنا بأي اتفاق كهذا مع إسرائيل. ولا يوجد أي احتمال بأن تكون أوغندا قد وافقت على اتفاق كهذا».

وأكدت الصحيفة أن إسرائيل لم توقع اتفاقا لا مع أوغندا ولا مع أي دولة إفريقية أخرى لطرد اللاجئين الأفارقة إليها. وعلى ضوء ذلك فإنه ليس واضحا لماذا يستمر هداس والنيابة العامة الإسرائيلية والمستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، في استخدام مصطلح «اتفاق» في ردهم على التماسات في المحكمة العليا ضد الطرد. كذلك انتقدت الصحيفة الوزير ساعر لأنه بحديثه عن اتفاق مزعوم كشف عن الاتصالات السرية المتعلقة بطرد اللاجئين.

ونقلت الصحيفة عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن إسرائيل تجري منذ فترة طويلة اتصالات مع الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، بشأن استقبال اللاجئين الأفارقة، لكن هذه الاتصالات لم تسفر عن نتائج حتى الآن. وأكد الموظف أنه «تجري اتصالات لكن حتى نهاية أيلول لن نعرف إذا ما كانت ستنجح».

وقال موظف إسرائيلي رفيع آخر للصحيفة إن تم خلال المحادثات، التي أجراها هداس مع مسؤولين في حكومة أوغندا، التوصل، في أفضل الأحوال، إلى تفاهمات شفهية. وأضاف أنه لا توجد ورقة أو وثيقة رسمية مكتوب فيها أن أوغندا وافقت على استقبال عدد معين من اللاجئين وأنه في المقابل ستمنح إسرائيل امتيازات لأوغندا، «ولم يوقع أي دبلوماسي إسرائيلي أو أوغندي على وثيقة كهذه، ولا حتى بالخطوط العريضة».

وأشارت الصحيفة إلى أن إبرام اتفاق لنقل لاجئين بين دول ينبغي أن يتم الإعلان عنه وأنه «ليس كل ما يناسب تفاهمات سرية بين الموساد وأجهزة استخبارات أجنبية يلائم نقل عشرات ألوف البشر من دولة إلى أخرى». وحتى لو تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وأوغندا فإن تطبيقه يستغرق وقتا طويلا، وعندما يحدث هذا الأمر فإنه لن يغير كثيرا من عدد اللاجئين من السودان وإريتريا الذين سيبقون في إسرائيل. ولفت موظف إسرائيلي إلى أن عدد الأفارقة الذين سيتم نقلهم من إسرائيل إلى أوغندا سيتراوح ما بين مئات إلى عدة آلاف.

ويعود سبب ذلك إلى أن اللاجئين السودانيين أو الإريتريين الذين سيوافقون على الانتقال إلى أوغندا طواعية لن يتمكنوا من البحث عن عمل هناك، لأن المطلب الأوغندي هو تحديد الإطار الذي سيتم دمجهم فيه. وقد اقترحت إسرائيل أن تقيم في أوغندا مزارع ومصانع ليعمل فيها اللاجئون. لكن «هآرتس» أشارت إلى أن هذه المزارع التي تتحدث إسرائيل عن إقامتها «موجودة على الورق فقط» ويصعب توقع نشوء وضع يتم فيه الاستجابة لاحتياجات عشرات ألوف المهاجرين.

### انتهاك خطير للقانون الدولي

ورأى الخبير القانوني، البروفسور إيال غروس، من كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، في مقال له، أن إعلان ساعر عن مخطط طرد اللاجئين من السودان وإريتريا يصعد سياسة تنكر إسرائيل لواجباتها تجاه طالبي اللجوء لديها، «رغم علم إسرائيل بأن عملية طرد كهذه ستشكل انتهاكا سافرا لمبدأ 'عدم الإعادة'، الذي اعترفت به المحكمة العليا الإسرائيلية كمبدأ يتضمنه القانون الدولي والقانون الدستوري الإسرائيلي، وينص على حظر طرد إنسان إلى مكان تكون فيه حياته أو حريته معرضة للخطر».

وأشار غروس إلى أن «إسرائيل استغلت حقيقة أنها منحت حماية جماعية، ولم تدقق بالمكانة الفردية لطالبي اللجوء، من أجل التنكر لمكانتهم كلاجئين. وفيما يتم الاعتراف في العالم بنسبة كبيرة من طالبي اللجوء من إريتريا بأنهم لاجئون، فإن إسرائيل تمتنع بشكل مطلق تقريبا من البحث في مكانتهم. ومن دون تدقيق كهذا، سيكون بالإمكان الإمساك بالعصا من طرفيها: من جهة، عدم طردهم وبذلك يتم التورط بانتهاك خطير للواجبات المعترف بها على المستوى الدولي، ومن الجهة الأخرى التحريض ضدهم والتنكر لكونهم لاجئين وعدم منحهم حقوقا اجتماعية».

وانتقد غروس تعامل إسرائيل مع اللاجئين لديها وقال إن هذا تعامل مرفوض، إذ تقوم إسرائيل بسجن اللاجئين الأفارقة تحت غطاء تعديل قانون التسلل إلى البلاد، ما يسمح بسجنهم من دون محاكمة لمدة ثلاث سنوات على الأقل. كذلك تعمل إسرائيل على الحصول على توقيع اللاجئين في السجن على موافقتهم على الموافقة لمغادرتها «طواعية»، فيما الخيار الآخر أمامهم هو البقاء في السجن لمدة غير محددة.

وفيما يتعلق بطرد اللاجئين إلى «دولة ثالثة»، أشار غروس إلى أن المعاهدة الدولية بشأن اللاجئين تنص على حظر نقل لاجئين من دولة إلى أخرى إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام. كذلك فإن نقل لاجئين إلى دولة ثالثة هو أمر يمنعه القانون الدولي، إلا في حال كانت هناك ضمانات بأن الدولة الثالثة ستحمي اللاجئ ولا تقوم بطرده إلى مكان يمكن أن يعرض حياته للخطر.

وخلص غروس إلى أنه «حان الوقت كي تتوقف إسرائيل عن التعامل مع طالبي اللجوء على أنهم أشخاص يجب التخلص منهم، والتعامل بجدية مع واجبات إسرائيل بهذا الصدد. وحقيقة أن إسرائيل حصرا تتعامل معهم كمجرمين وكمن ينبغي قذفهم من البلاد، هو أمر مأساوي وساخر في الوقت نفسه».

لاجئون أفارقة في إسرائيل، يحتجون على التمييز.

---

### مقابلة خاصة مع رئيس «مشروع الرأي العام والأمن القومي» في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

# الدكتور يهودا بن مئير لـ «المشهد الإسرائيلي»: موضوع مهاجمة سورية يظل شأنا خاصا بالأميركيين وحدهم!

## * لا أحد يمكنه أن يتكهن بما ستؤول إليه الأوضاع في سورية *

كتب بلال ضاهر:

عبر مسؤولون إسرائيليون عن مفاجأتهم واستيائهم من قرار الرئيس الأميركي، باراك أوباما، تأجيل توجيه ضربة عسكرية ضد سورية، ووصفه بعضهم بـ «الجبان»، واعتبروا أن سينعكس على التعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

ونقلت صحيفة «معاريف»، أول من أمس الأحد، عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين قولهم، في أعقاب إعلان أوباما، السبت، عن تأجيل الضربة العسكرية ضد سورية، إن «أوباما جبان، وواضح أنه لا يريد شن هجوم ويبحث عن دعم» من جانب الكونغرس.

وكان أوباما قد أعلن أنه مستعد لإصدار قرار بتوجيه ضربة عسكرية ضد سورية لكنه يريد قبل ذلك الحصول على موافقة الكونغرس، الذي لن يبحث الأمر قبل التاسع من أيلول الحالي. وقالت الصحيفة إن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يؤيد توجيه ضربة عسكرية محدودة ضد سورية معتبرا أن من شأنها أن تعيد الردع الأميركي إلى المنطقة.

ورأى المسؤولون الإسرائيليون أنه «يصعب التصديق بأنه بعد أن يرفض الكونغرس طلبه سيشن أوباما عملية عسكرية كهذه، من دون دعم المنظومة الدولية ومن دون دعم الرأي العام والكونغرس»، وأن توجه أوباما للكونغرس هو محاولة لكسب الوقت من أجل البحث عن حلول دبلوماسية تمنع الهجوم ضد سورية.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن أوباما تراجع عن ضرب سورية الآن بعد أن فقد دعم بريطانيا وبعد أن قرأ استطلاعات الرأي التي دلت على أن أغلبية الجمهور الأميركي تعارض مهاجمة سورية. ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي قوله إن أوباما لم يطلب مصادقة الكونغرس عندما قرر تصفية زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وقال مسؤولون إسرائيليون للصحيفة إن «الأميركيين فقدوا الزخم، وأي هجوم لاحق لن يكون فعالا، وفيما (الرئيس السوري بشار) الأسد يجلس ويفرك يديه مستمتعا، فإن الإيرانيين يجلسون ويضحكون في الطريق إلى القنبلة (النووية)، فقد منح الأسد الوقت كي يحصن نفسه، وأوباما خسر عامل المفاجأة منذ وقت طويل». وأضاف المسؤولون الإسرائيليون أن قرار أوباما «يعكس تردده وافتقاره إلى القدرة القيادية».

وكتب رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، على صفحته في شبكة «فيسبوك»، في نهاية الأسبوع الماضي، أن «التردد الدولي بشأن سورية يثبت مرة أخرى أنه ليس لدى دولة إسرائيل أي أحد يمكنها الاعتماد عليه إلا نفسها. وفي شمالنا تدور حرب أهلية قاسية للغاية، وإسرائيل لا تريد التدخل فيها، كما أننا لا نتوقع أي مس بإسرائيل حاليا». وربط بينيت بين الأحداث في سورية والمفاوضات مع الفلسطينيين، التي يعارضها، وكتب أن «الأشخاص نفسهم الذين يعطون لنا بتسليم يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) والقدس للفلسطينيين هم الذين قالوا لنا بثقة لماذا علينا أن نسلم الجولان للأسد. وتخيلوا وضعنا اليوم لو أننا وافقنا معهم».

وقال الباحث ورئيس مشروع الرأي العام والأمن القومي في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الدكتور يهودا بن مئير، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول إعلان أوباما تأجيل قراره بشأن شن هجوم ضد سورية واستشارة الكونغرس، إنه «أعتقد أن من يعرف الواقع الأميركي بإمكانه أن يفهم قراره. وأذكّر هنا أنه عندما قرر الرئيس الأميركي جورج بوش الأب شن عملية 'عاصفة الصحراء' بعد احتلال الكويت، طلب موافقة الكونغرس، وكانت هناك سجالات عاصفة، علما أنه في مجلس النواب كانت هناك أغلبية أكبر مؤيدة للعملية العسكرية. كذلك عندما شن الرئيس جورج بوش الابن الحرب على العراق، في العام ٢٠٠٣، طلب هو الآخر موافقة الكونغرس. وهكذا فإن طلب موافقة الكونغرس هو أمر موجود في الواقع الأميركي، وذلك على الرغم من أن جميع الرؤساء الأميركيين يدعون أنهم يملكون الصلاحية لشن عمليات عسكرية من دون مصادقة الكونغرس عليها. وأعتقد أن أوباما أراد الحصول على دعم، وإلى جانب ذلك فإنه وفقا لفهمي للواقع الأميركي، فإن هذه خطوة خطيرة جدا بالنسبة له، لأنه لن يحصل على تأييد أغلبية في الكونغرس بسهولة، وذلك بالأساس لأسباب سياسية داخلية في الولايات المتحدة».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: بدا واضحا أن يوجد استياء في إسرائيل من قرار أوباما، والادعاء هو أن تريث أوباما، أو تردده، في ضرب سورية سينعكس على مواجهة البرنامج النووي الإيراني.

بن مئير: «دعني أقول إنني لا أعرف ما إذا كان هناك استياء في إسرائيل، لأن إسرائيل لم تتخذ أي موقف في هذا السياق. وقد أعلن رئيس الحكومة [بنيامين نتنياهو] مرة تلو الأخرى أن إسرائيل ليست ضالعة في الحرب الأهلية في سورية ولا تريد التدخل فيها. كذلك فإن إسرائيل لم تعبر عن موقف حيال العملية العسكرية الأميركية المحتملة ضد سورية. ولا يمكن أن نقول إننا سمعنا كلمة واحدة حول ذلك من مسؤول إسرائيلي رسمي. لكن صحيح أنه توجد مصلحة لإسرائيل، ولدول الخليج، بأن تكون الولايات المتحدة قوية في الشرق الأوسط وأن تتمتع بمصداقية، لأنها زعيمة العالم الحر. والمثال حول إيران صحيح. فعندما أعلن أوباما عن أن الولايات المتحدة ستمنع إيران من حيازة سلاح نووي، فإن العالم المتنور كله فهم ذلك وفهم المخاطر. والسؤال هو كيف ستفهم إيران أداء أوباما، وفي حال استخفت بالولايات المتحدة وبأوباما فإن الأمور ستكون سيئة بالنسبة لنا جميعا».

(*) لكن على الرغم من ادعاء حكومة إسرائيل بأنها ليست ضالعة في الحرب في سورية، فإنها تدفع الولايات المتحدة والدول الغربية إلى مهاجمة سورية، وقدمت معلومات استخباراتية لهذه الدول وحرضتها على الهجوم.

بن مئير: «أنت تقر حقيقة ليست مقبولة عليّ. صحيح أنه صدرت تقارير تقول إن إسرائيل تدفع باتجاه عملية عسكرية ضد سورية. لكني لم أسمع أي تصريح من مسؤول رسمي في إسرائيل، مثل رئيس الحكومة أو وزير الدفاع، يحرض فيه الولايات المتحدة على شن هجوم. ووفقا لمعرفتي فإنني لا أعتقد أن إسرائيل تدفع بهذا الاتجاه، وموضوع مهاجمة سورية هو موضوع خاص بالأميركيين، ولا أعتقد أن إسرائيل دفعت البريطانيين أو أوباما. وأوباما هو الذي قال إن استخدام السلام الكيميائي في سورية هو خط أحمر، ويتعين عليه أن ينفذ قراره، ولا أعتقد أن إسرائيل تدفع في اتجاه أي شيء».

(*) الجمهور في إسرائيل يتخوف من هجمات سورية ضد إسرائيل كرد فعل على هجوم أميركي محتمل، وذلك على الرغم من رسائل التهدئة الإسرائيلية بأنه لا يتوقع أن تشن سورية هجمات صاروخية. ما رأيك؟

بن مئير: «أعتقد أنه مثلما قدرت الجهات المخولة، مثل رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، فإن شن هجمات ضد إسرائيل يتعارض مع منطق الأسد ومصالح سورية. إذ أنه وفقا لتقارير نُشرت في الصحافة الأجنبية، فإن إسرائيل نفسها نفذت عمليات مسلحة موضعية ومقلصة في سورية، ولم تكن هناك ردود فعل من جانب الأسد. فهل يريد الأسد الآن إثارة غضب إسرائيل ضده؟ هذا أمر غير منطقي. لكني أوافق على أنه يجب الاستعداد لأي تطور وسيناريو محتمل. وربما يصعب توقع رد فعل الأسد. فقد أعلن أنه لن يستخدم السلاح الكيميائي لكنه عاد واستخدمه، وقتل ألف وخمسمئة شخص».

(*) لماذا لا يتدخل العالم لوقف حمام الدم في العراق، حيث قُتل أكثر من مليون شخص منذ الغزو الأميركي، ورغم استخدام سلاح كيميائي أيضا، بينما هو يريد التدخل في سورية الآن، بعد ادعاءات غير مؤكدة خاصة بشأن الجهة التي استخدمت السلاح الكيميائي، وسقوط نحو ١٥٠٠ قتيل في سورية؟ وخلال العامين ونصف العام سقط أكثر من ١٠٠ ألف قتيل في سورية بنيران النظام والمتمردين.

بن مئير: «في العراق دارت حرب شاركت فيها جهات مختلفة، وهي بالأساس منظمات إرهابية. لكن كل دولة لها قصتها الخاصة بها. ويمكن القول إنه في رواندا جرت عملية إبادة شعب. ولأسفي فإننا نعيش في عالم ليس جيدا، وهناك الكثير من أعمال القتل وهناك حكام مستبدون يعملون بشكل يتعارض مع كافة الشرائع والمبادئ الإنسانية. وبالنسبة لسؤالك فإن عدم وقف سفك الدماء في دولة ما لا يعني عدم محاولة وقف سفك الدماء في دولة أخرى. والسؤال الذي يجب أن يُسأل هو لماذا يتم التدخل بعد استخدام سلاح كيميائي، ولم يتم التدخل بسبب مقتل ١٠٠ ألف شخص في سورية؟. وأعتقد أنه توجد إجابة واضحة على ذلك. إن عدم التدخل في سورية هو بسبب الوضع المعقد هناك ووجود جهات عديدة تتصارع. وهذه الجهات لا تتميز بأنها جيدة أو سيئة. ومن الجهة الثانية فإن الكثيرين في العالم يريدون أن نعيش في عالم يوجد فيه حد أدنى من القواعد، وإحدى هذه القواعد التي تم وضعها منذ ١٠٠ عام هي عدم استخدام السلاح الكيميائي. وحتى في الحرب العالمية الثانية، لم يتم استخدام السلاح الكيميائي ضد حكم النازيين، وذلك ليس لأن الغرب لم يكن لديه سلاح كيميائي وإنما لأن هذا السلاح كان خارج الحسابات الغربية. وعندما يستخدم حاكم السلاح الكيميائي ضد شعبه فإن هذا يستدعي تدخلا خارجيا، وهذا لا يبرر عدم التدخل في حالات مشابهة أخرى. وأنا أعتقد أن الروس يكذبون عندما يقولون إن الأسد لم يستخدم السلاح الكيميائي. وأعتقد أنه يوجد مبرر لموقف أوباما في هذا السياق».

(*) ماذا سيحدث في سورية، وربما في منطقة الشرق الأوسط، في حال سقوط نظام الأسد في الفترة القريبة؟

بن مئير: «أعتقد أن لا أحد يعرف الإجابة على هذا السؤال. هذا سؤال جيد، وهو أحد الأسباب، من بين أسباب عديدة أخرى، التي تجعل العالم يمتنع عن التدخل في الحرب الأهلية في سورية. هناك جهات كثيرة تتصارع في سورية، بينها الجيش السوري والجيش السوري الحر والإرهابيون من منظمات الجهاد العالمي. وينبغي أن نأمل بالطبع أن يقوم في سورية نظام يمثل الشعب السوري بشكل حقيقي، ولا يمثلها من خلال القيام بمغامرات وممارسة الإرهاب، وأن يكون نظاما ديمقراطيا أو ديمقراطيا بشكل جزئي، لكن لا أحد يعرف ما الذي سيحدث».

إعـداد: برهوم جرايسي

# ارتفاع النمو الاقتصادي في إسرائيل خلال الربع الثاني بنسبة ١ر٥٪ «يفاجئ» الحلبة الاقتصادية!

## *المؤسسة الإسرائيلية الرسمية تستمر في إصدار تقارير اقتصادية وردية بعد إقرار الميزانية التقشفية *ارتفاع النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام بنسبة ٣ر٤٪، وارتفاع مستوى المعيشة بنسبة ١ر٣٪ *المحللون متفائلون ولكن يحذرون*

في كل موسم أعياد في إسرائيل تزداد طوابير المحتاجين المصطفة أمام مراكز توزيع المساعدات كما في الصورة أعلاه، رغم أن التقارير الرسمية تتحدث عن ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة!

أشار تقرير آخر جديد إلى أن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي ليست بتلك السوداوية التي ظهرت حتى عشية إقرار الميزانية العامة التقشفية للعامين الجاري والمقبل. فبعد أن ظهر تقرير رسمي يشير إلى انخفاض حاد في العجز في الميزانية، نتيجة ارتفاع كبير في جباية الضرائب، وعرضناه في عدد «المشهد الإسرائيلي» الماضي، فالآن يتحدث تقرير مكتب الإحصاء المركزي عن أن النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري ارتفع بنسبة ١ر٥٪، مقابل ٧ر٢٪ في الربع الأول، وهذا خارج كل التقديرات، وبذلك يكون النمو قد ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣ر٤٪، مع مؤشر لارتفاعه أكثر حتى نهاية العام الجاري.

وكنا قد أشرنا في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» إلى أن هذه التقارير الوردية باتت تقليدا في ظل الحكومة الحالية والسابقة، وكلاهما برئاسة بنيامين نتنياهو، إذ تكثر الحكومة في نثر التقارير السوداوية، قبل إقرار الميزانية، لتنشر تقارير نقيضة بعد إقرارها، وهذا ما حصل بعد أيام من إقرار ميزانية العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في صيف ٢٠٠٩، وأيضا غداة إقرار ميزانيتي ٢٠١١ و٢٠١٢، وهذا يحدث في هذه الأيام أيضا.

### النمو الاقتصادي

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره إن النمو الاقتصادي ارتفع بشكل حاد، نسبيا، في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ١ر٥٪، مقابل ارتفاع بنسبة ٧ر٢٪ في الربع الأول الماضي، و١ر٣٪ في الربع الأخير من العام الماضي، فيما سجل الاستهلاك الفردي هو أيضا ارتفاعا حادا بنسبة ٧ر٦٪، والاستهلاك العام بنسبة ٣ر٨٪، وبذلك يكون النمو قد ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣ر٤٪.

كذلك يشير التقرير إلى أن الاستهلاك الفردي سجل في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ١ر٥٪، في حين أنه ارتفع في النصف الثاني من العام الماضي بنسبة ١ر٢٪.

ويشير تقرير المكتب إلى أن مؤشر الاستهلاك الفردي يعد مؤشرا واضحا للتغيرات الاقتصادية، وخاصة في مستوى المعيشة، الذي ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ١ر٣٪، بعد أن كان قد راوح مكانه، تقريبا، في النصف الثاني من العام الماضي بارتفاعه بنسبة ٢ر٠٪.

ومن المتوقع أن تكون هناك تغيرات طفيفة على النسب المئوية، التي طرحها مكتب الإحصاء، الذي عادة ما يجري تعديلات على هذه المعطيات، بعد استكمال أكثر لكافة التقارير، ولكن هذه المعطيات تعكس الواقع إلى حد كبير.

### ارتفاع الضرائب

وكنا في العدد الماضي من «المشهد الإسرائيلي» قد نشرنا التقرير «الوردي الأول» لموسم ما بعد اقرار الميزانية التقشفية، والمتعلق بزيادة مداخيل الضرائب، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في العجز المالي. وبيّن تقرير سلطة الضرائب أن مجموع الضرائب التي جرت جبايتها في شهر تموز الماضي ٢ر٢٣ مليار شيكل (٥ر٦ مليار دولار) مقابل ٢ر٢٠ مليار شيكل في نفس الشهر من العام الماضي، أي بزيادة نحو ١٥٪ عن العام الماضي، وزيادة ٧ر١٢٪ بعد خصم تأثيرات التضخم المالي.

كذلك يظهر أنه في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري جرت جباية أكثر بقليل من ١٤٠ مليار شيكل (٢٤ر٣٩ مليار دولار) مقابل ٦ر١٢٩ مليار شيكل في نفس الفترة من العام الماضي، وهذا يشكل زيادة فعلية بنسبة ٦ر٦٪.

ويقول تقرير سلطة الضرائب إن جباية الضرائب في الأشهر الثلاثة الماضية، أي من شهر أيار إلى شهر تموز، كانت أعلى بنحو ٣ر٤ مليار شيكل (نحو ٢ر١ مليار دولار)، ويظهر أن هذه الزيادة جاءت من بابين أساسيين: ٩٢٠ مليون دولار من صفقات بيع كبيرة، ولمرّة واحدة، و٢٨٠ مليون دولار زيادة في ضريبة الشراء، بسبب الارتفاع الحاد في شراء بيوت وسيارات في شهر أيار، استباقا لارتفاع ضريبة المشتريات في الشهر التالي بنسبة ١٪.

وتقول تقديرات المؤسسات المالية الرسمية إنه بسبب المداخيل العالية، وأكثر من المتوقع في الأشهر الأخيرة، مقابل مصروفات أقل من المخطط لها في الوزارات والمؤسسات الرسمية، فإن العجز المالي في الميزانية من شأنه أن يكون هذا العام أقل مما هو مخطط له، إذ أقرت الحكومة أن يكون العجز لهذا العام ٦ر٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي، وهو ما يعادل ٦ر٤٥ مليار شيكل (١٢ر٧٧ مليار دولا)، وقد يتراوح إجمالي العجز في نهاية العام ما بين ٥ر٣٪ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج.

وبحسب تلك التقديرات، التي نشرتها الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن استمرار هذا الوضع، الذي وصفته الصحافة بـ «الجيد»، من شأنه أن ينعكس على العام المقبل- ٢٠١٤، بحيث سيكون العجز وفق ما حددته الحكومة ٣٪، وبالتالي فإن الحكومة لن تطلب مزيدا من رفع الضرائب كما أوحي سابقا.

### المحللون متفائلون ويحذرون

يقول المحلل الاقتصادي ومحرر الملحق الاقتصادي «مامون» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر بلوتسكر «إن هذه بشرى قاسية لذوي النظرات السوداوية، فالاقتصاد الإسرائيلي سجل في الربع الثاني من العام الجاري نموا بنسبة سريعة حوالي ٥٪، وفي تلخيص للنصف الأول من السنة الجارية، نستطيع القول واثقين إن اقتصادنا نجا حاليا من خطر الركود الاقتصادي، وعاد من جديد إلى مسار النمو».

وتابع بلوتسكر كاتبا «صحيح أن مركبات النمو جيدة بدرجة أقل من الماضي، ولكن في هذا عزاء لكل من يصرخ من على المنابر: إن الاقتصاد يشهد انهيارا والنمو يساوي صفرا، ومستوى المعيشة في تراجع، وما شابه من حقائق لا نختلف عليها، ولكن من باب الدقة، فمن يتجرأ على الاعتراض على هذا، يتم اعتباره بأنه شخص ليس سويا، وأنه رجل دعائي وإعلام في خدمة الحكومة».

ويقول بلوتسكر إنه يجب إضافة عاملين لمعطيات مكتب الإحصاء: الأول هو أن الاستيراد تراجع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٣ر٢٪، مقابل ارتفاع في الصادرات بنسبة ٤٪، ما يعني أن ميزان المدفوعات لاقتصادنا في العالم شهد تحسنا.

إلا أن بلوتسكر يدعو إلى الحذر في التعاطي مع معطيات مكتب الإحصاء، لأنه من شأنها أن تتغير ببعض الكسور المئوية، ولكن بشكل عام فإنه بات واضحا أننا لسنا أمام مشهد تباطؤ، ولذا فإن موظفي وزارة المالية كانوا سعداء في نشر هذه المعطيات.

ويشير بلوتسكر في تفسير للمعطيات إلى أن زيادة جباية الضرائب تعني زيادة النشاط الاقتصادي ميدانيا، وهذا يستدعي محاسبة النفس لدى اولئك المكلفين بنشر التوقعات الاقتصادية، إذ أن لا أحد منهم توقع هذا الارتفاع الحاد في النمو، وغالبيتهم تحدثت عن تخوفات من انحدار الاقتصاد نحو تباطؤ وحتى ركود اقتصادي، وقلة قليلة منهم توقعت استقرارا، والاستنتاج المطلوب هو أنه لا يضر خبراء الاقتصاد، إذا ما خرجوا من حين إلى آخر من الغرف المكيفة، من أجل لمس ما يجري في الاقتصاد بشكل حقيقي، وأمام ناظرهم.

إلا أن المحلل الاقتصادي في صحيفة «دي ماركر» موطي باسوك كان قد قال في مقال سابق له، إن وزارة المالية كانت على علم بوضعية الاقتصاد قبل إقرار الميزانية التقشفية، ولكنها اختارت طرح الميزانية التقشفية كي تسير في الطريق الآمن.

ويقول باسوك في مقاله تعليقا على معطيات النمو الأخيرة، إن النمو سجل في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٣ر٤٪، أكثر بكثير من معدل الدول الأوروبية، وأقل بكثير من معدل الدول النامية اقتصاديا في الشرق الاقصى، ويقصد بذلك باسوك دولا مثل الصين والهند، حيث تتراوح نسب النمو ما بين ٧٪ إلى ١٠٪، إذ كانت تقارير خبراء قد أشارت إلى أنه إذا ارادت إسرائيل اللحاق بمعدل الفرد من الناتج في الدول الأوروبية، ما يعني مستوى المعيشة، فعليها أن تسجل نموا اقتصاديا بمعدلات دول الشرق الأقصى النامية، إلا أن ثمن الحرب والاحتلال يمنعها من ذلك، بحسب تقرير «ثمن الاحتلال» الصادر في العام الماضي عن مركز «أدفا».

وكانت معدلات النمو قد سجلت ارتفاعا محدودا أيضا في بعض الدول الأوروبية، فقد لامست نسبة النمو في المانيا في الربع الثاني من العام الجاري ٣٪، و٢ر٨٪ في تشيكيا، و٢ر٧٪ في اليابان، و٢ر٥٪ في بريطانيا، و١ر٩٪ في فرنسا، و١ر٧٪ في الولايات المتحدة الأميركية، بينما بلغ معدل النمو في دول الاتحاد الأوروبي في نفس الفترة، نحو ١ر٢٪.

ولوحظ أن عددا من الدول الأوروبية سجل ما بين الركود والانكماش الاقتصادي، فقد ارتفع النمو في سلوفاكيا بنسبة ١٪، وهنغاريا ٤ر٠٪، بينما تراجع في السويد بنسبة ٢ر٠٪، وفي إسبانيا ٥ر٠٪ وفي هولندا ٧ر٠٪ وفي إيطاليا ١٪.

ويحذر باسوك من أن خبراء الاقتصاد لا يفضلون التعامل مع معطيات اقتصادية لفترة قصيرة، مثل ربع سنة، ويفضلون نصف سنة، لأن الكثير من المؤثرات العابرة قد تؤثر على فترات قصيرة، ولا تعكس الواقع الحقيقي، ويدعي باسوك أن الاقتصاد الإسرائيلي ما زال بعيدا عن أن يكون جيدا، ولكن في نفس الوقت ما زال بعيدا عن أن يكون سيئا.

ويقول باسوك إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من تأرجحات كثيرة، فمثلا صادرات التقنيات العالية التي تشكل ٤٣٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، سجلت في الأشهر الثلاثة أيار حتى تموز تراجعا بنسبة تقارب ٢٣٪ بمعدل سنوي، وهذا على الرغم من الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، التي تعد عنوانا مركزيا للصادرات الإسرائيلية هذه. كذلك، فإن ارتفاع إجمالي الصادرات الإسرائيلية في النصف الأول من العام الجاري بنسبة تلامس ٤٪، يبقى بعيدا كثيرا عن معدلات الارتفاع في سنوات سابقة.

إلا أن باسوك يستدرك ويقول إن إسرائيل تدخل حاليا في مرحلة استقرار من ناحية الميزانية العامة، وهذا ما سيتعزز مع تعيين محافظ جديد لبنك إسرائيل.

## موجز اقتصادي

### تراجع البطالة بشكل طفيف

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في نهاية الأسبوع الماضي، إن البطالة في إسرائيل سجلت تراجعا طفيفا في شهر تموز الماضي ورست عند ٣ر٦٪، مقابل ٧ر٦٪ في شهر حزيران الماضي.

وحسب التقرير، فإن عدد المنخرطين في سوق العمل، من سن ١٥ عاما وما فوق، بلغ في شهر تموز قرابة ٣ر٦٩ مليون نسمة، من بينهم ٣ر٤٥٧ مليون منخرطون فعليا في سوق العمل، و٢٣٢ ألف عاطل عن العمل، واستمر سد الفجوة بين الرجال والنساء، إذ بلغ عدد الرجال المنخرطين في سوق العمل ١ر٨٢٩ مليون رجل، مقابل ١ر٦٢٨ مليون امرأة.

لكن مرّة أخرى تظهر بعض أسباب تراجع البطالة في إسرائيل رغم التوقعات بارتفاعها حتى نهاية العام، إذ يقول التقرير إن عدد العاملين في وظائف جزئية، أي أقل من ٣٥ ساعة أسبوعيا، قد ارتفع في شهر تموز، وحسب التقديرات فقد بلغ عددهم نحو ٩١٨ ألف عامل، بزيادة ٦٧ ألف عامل لهم في شهر واحد، أي زيادة بنسبة ٣ر٧٪.

وبحسب تقارير سابقة، فإن غالبية العاملين في الوظائف الجزئية يعملون فيها اضطرارا، لعجزهم عن إيجاد وظائف كاملة، خاصة وأنهم يكونون قد أنهوا الفترة الزمنية التي تسمح لهم تلقي مخصصات بطالة.

وكانت تقارير المؤسسات المالية والاقتصادية قد توقعت أن ترتفع البطالة في العام الجاري ٢٠١٣ إلى أكثر من ٧٪، على أن تهبط في العام المقبل ٢٠١٤ إلى قرابة ٦ر٥٪، ولكن هذه التقديرات، مثل تقديرات أخرى، بدأت تتراجع.

### وضع ضوابط لرواتب ومكافآت مديري البنوك

بادر مراقب البنوك التجارية في بنك إسرائيل المركزي، دودو زاكين، إلى فرض ضوابط على رواتب ومكافآت المديرين العامين للبنوك التجارية، التي تصل سنويا مجتمعة إلى عشرات ملايين الدولارات، وهذا في إطار المحاولات لوضع ضوابط لمصروفات البنوك التجارية، وبهدف تخفيض العمولات البنكية العالية جدا في إسرائيل.

وكانت تقارير البنوك عن العام الماضي- ٢٠١٢- قد أظهرت ارتفاعا حادا في تكلفة رواتب ومكافآت رؤساء مجالس الإدارة والمديرين العامين للبنوك، فمثلا بلغت كلفة راتب ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك «ليئومي»، ثاني البنوك الإسرائيلية، في العام الماضي ٩٠٠ ألف دولار، بينما بلغت الكلفة ذاتها للمديرة العامة للبنك، قرابة ١ر٤ مليون دولار.

وبلغت كلفة راتب ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك «هبوعليم»، أكبر البنوك الإسرائيلية، ٩٧٠ ألف دولار، وبلغت الكلفة ذاتها، للمدير العام للبنك، قرابة ٨٠٠ ألف دولار، ومثله المدير العام لبنك ديسكونت.

وقال زاكين في مؤتمر صحافي إن غياب المنطق عن حجم المكافآت التي يتلقاها كبار المسؤولين في البنوك التجارية دفعه إلى اتخاذ إجراءات، في صلبها تقليص حجم المكافآت التي تأتي من خلال الأسهم في البنك ذاته، ومن أهم هذه الإجراءات منع دفع مكافآت تتجاوز نسبة ١٠٠٪ من حجم الراتب.

إلا أن زاكين قال إن هناك وضعا استثنائيا غير عادي، وهو السماح للبنوك بدفع مكافآت أكبر، فقط في حالة أن البنك سجل أرباحا غير عادية وفوق كل التوقعات، وحينها سيكون على البنك الحصول على موافقة مراقب البنوك ليزيد حجم المكافأة.

هذا، وتعالت أصوات في إسرائيل تطالب بسريان القرار على الشركات والمؤسسات الحكومية والرسمية الكبرى، التي تدفع فيها رواتب ومكافآت عالية جدا، وبشكل خاص في شركة الكهرباء الحكومية، وفي الموانئ الإسرائيلية، وغيرها من المرافق الكبيرة.

### الشركات الكبرى تتلكأ حتى في تسديد الضرائب المخفضة

تبين من تقرير لسلطة الضرائب نشر في الأسبوع الماضي أن كبرى الشركات الإسرائيلية التي حققت أرباحا ضخمة في العام الماضي من صفقات خارجية، بلغ مجموعها أكثر من ٣٣ مليار دولار، تتلكأ في تسديد ضرائب بقيمة ٨٣٣ مليون دولار، رغم أنها حصلت على تخفيض ضريبي بنسبة ٩٠٪.

ويجري الحديث عن الشركات الإسرائيلية التي تنشط في الخارج، وكانت قد حققت أرباحا بقيمة إجمالية تفوق ٣٣ مليار دولار، وكان من المفترض أن تدفع ضريبة بنسبة ٢٥٪، أي ٨ر٢٥ مليار دولار، لكن حكومة بنيامين نتنياهو السابقة منحتها تخفيضا يصل إلى ٩٠٪، لتكون مطالبة بتسديد ٨٣٣ مليون دولار فقط، في إطار ما يسمى تشجيع الاستثمارات في إسرائيل.

لكن على الرغم من أن التسديد كان يجب أن يتم في غضون أشهر قليلة، أي قبل انتهاء النصف الأول من العام الجاري، إلا أنه حتى الآن لم يتم تسديد سوى ٢٠٪ من المبلغ المطلوب. وأعلنت بعض الشركات أنها ستعمل على تسديد المستحقات حتى نهاية تشرين الثاني المقبل.

وقد أثار قرار الحكومة في حينه غضبا كبيرا، كونه يقدم امتيازات ضريبية تصل إلى مليارات، في الوقت الذي كانت تشكو فيه الحكومة من عجز كبير في الميزانية العامة، ومن تراجع كبير أيضا في مدخولات الخزينة من الضرائب، خاصة وأن تلك التخفيضات جاءت بموازاة الكشف عن معطيات بشأن الامتيازات الضريبية التي تحصل عليها الشركات الكبيرة، بشكل عام، في إطار ما يسمى «تشجيع الاستثمارات». وأكبر هذه الشركات «طيفع» للأدوية، التي حصلت في العام ٢٠١١ على تخفيض في الضرائب من الحكومة بقيمة مليار دولار، بينما حققت في العام ذاته أرباحا بقيمة أربعة مليارات دولار.

# المصارف الخاصة تشكل ١٠٪ من النشاط البنكي في إسرائيل!

## *حجم النشاط المالي السنوي لـ ٢١٠٠ مكتب صرافة- ٢٨ مليار دولار، وتقديرات تشير إلى حجم أكبر بكثير *القانون القائم لا يستطيع ضبط حجم «السوق السوداء» المزدهرة في قطاع الصرافة*

تسعى إسرائيل في الآونة الأخيرة إلى ضبط قطاع المصارف الخاصة، الذي ازدهر في السنوات الأخيرة، بعد أن أجيز له العمل بموجب قانون خاص في النصف الثاني من سنوات التسعين، وهذا على ضوء الشكوك بشأن حجم تبييض الأموال التي تتم في هذا القطاع، وبشأن إخفاء أموال ضخمة عن سلطة الضريبة، على الرغم من القانون الملزم بالكشف عن كل صفقة، تتجاوز ١٣ ألف دولار. وبحسب محللين، فإن التعديلات التي تسعى وزارة المالية لإدخالها على القانون ليست كافية لضبط الأمور أكثر، ووضع اليد على حركة الأموال «السوداء» أي تلك التي خارج مراقبة سلطات الضريبة.

وقالت أبحاث في وزارة المالية، عرضت على إحدى لجان الكنيست في الآونة الأخيرة، إن حجم التداول المالي في قطاع المصارف الخاصة، بات قرابة ٢٨ مليار دولار سنويا، إذ أن الحديث لا يجري فقط عن التداول بالعملات الأجنبية، بيع وشراء، بل أيضا عن شراء شيكات من مصالح تجارية، مقابل فوائد عالية، وكذا عن قروض في السوق السوداء، تصل نسبة الفائدة فيها إلى أضعاف التي تطرحها البنوك التجارية في إسرائيل.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن في إسرائيل حاليا ٢١٠٠ مكتب للصرافة موزعة في جميع أنحاء البلاد، مقابل ٢٤ بنكا تجاريا في إسرائيل، لها ١٣٠٠ فرع، ومعدل الدورة المالية لكل واحد من مكاتب الصرافة يصل إلى نحو ١٣ مليون دولار سنويا، وهذا الحجم من التداول جعل مكاتب الصرافة تحتل حيزا في نشاط قطاع البنوك يصل إلى ١٠٪ منه.

ويشير التقرير إلى أن نشاط قطاع المصارف في العملات الأجنبية نجح في منافسة البنوك التجارية الرسمية، أما في باقي مجالات النشاط البنكي، فإن المصارف لم تنجح في تحديث البنوك، سوى أنها المهرب الوحيد للسوق السوداء، والنشاط الاقتصادي «الأسود».

ويزدهر القطاع المصرفي «الأسود» في إسرائيل، على الرغم من القانون الذي أقر قبل عدة سنوات ويلزم مكاتب الصرافة بإبلاغ السلطات الضريبية عن كل صفقة مالية يبرمها تفوق قيمتها ١٣ الف دولار، إلا أن تقديرات المؤسسات الإسرائيلية أن ما يتم الافصاح عنه من مكاتب الصرافة أقل من الصفقات الحقيقية التي تتم.

وتشكو سلطة الضريبة من أن جهاز الرقابة لديها ليس كافيا لمتابعة عمل الصرافة، وإجراء جولات فجائية، إذ يعمل في الجهاز ٣٠٠ موظف، وهذا عدد قائم منذ أن دخل القانون إلى حيز التنفيذ قبل ١١ عاما. وتقول السلطة إنه بتقديرها فإن مكاتب الصرافة تقر بـ ٦٥٪ من الصفقات الكبيرة التي تنفذها، كما أن المكاتب لا تفصح دائما عن شراء الشيكات التجارية، وحسب التقديرات فإن مكاتب الصرافة تستر عن سلطات الضريبة نشاطا يقدّر بنحو ملياري دولار سنويا، وهذا ما يؤدي إلى خسارة سلطة الضريبة ما بين ٥٥٥ مليون دولار إلى ٨٣٣ مليون دولار سنويا.

ويلفت تقرير وزارة المالية النظر إلى احتمال أن يكون حجم التداول المالي في قطاع مكاتب الصرافة، أكثر بكثير مما يقر به التقرير، إلا أنه يبقى من الصعب تحديده كليا، كما أن لا أحد من جهاز الرقابة والمسؤولين عليه يقبل بالمجازفة في وضع تقديرات كلية ويدافع عنها، باعتبار أن هذه مخاطرة، ولكن ما هو واضح لوزارة المالية أن حركة ٢٨ مليار دولار سنويا، تبقى خارج سيطرة سلطة الضريبة سنويا.

ويدعو مسؤولون في وزارة العدل الإسرائيلية إلى زيادة عدد المراقبين في سلطة الضريبة حتى يكونوا قادرين على الإكثار من الزيارات الفجائية لمكاتب الصرافة، واجراء الفحوصات اللازمة، إلا أن ما يغيب عن أولئك المسؤولين أن نشاط «الاقتصاد الأسود»، ليس بالضرورة أن يجري في المكاتب، بل في كل مكان ممكن.

يذكر أن إسرائيل تتعقب عمل الصرافة منذ سنوات طويلة، وسعت في النصف الثاني من سنوات التسعين، إلى جعل عمل مكاتب الصرافة ضمن قانون ينظم عملها، ما ساعد الكثير من الصرافين على العمل العلني.

يضاف إلى هذا، أن تقارير تظهر تباعا تشير إلى جمهور اليهود المتزمتين - الحريديم- الذي يعتمد في نشاطه المالي على مكاتب الصرافة، خاصة في تحويل الأموال، وبشكل خاص جمهور الحريديم الأكثر تشددا، والذي لا يتعامل مع المؤسسات الإسرائيلية الرسمية بتاتا.

تغطية خاصة

### المحكمة العليا الإسرائيلية تنظر في المسألة الأسبوع القادم

# تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية ومستقبل الاستيطان الإسرائيلي في المدينة

***إذا ما أقرت المحكمة عدم سريان «قانون أملاك الغائبين» على القدس الشرقية، فسيفتح هذا بابا واسعا أمام دعاوى يتم تقديمها بأثر رجعي للمطالبة باستعادة ممتلكات وعقارات يسكن فيها اليوم مستوطنون يهود بعد أن استولوا عليها بموجب القانون نفسه. أما إذا أقرت المحكمة سريان القانون، فسيؤدي هذا إلى انطلاق المستوطنين في حملة مجددة، نشطة وواسعة جدا، للاستيلاء على العديد من المباني والعقارات الإضافية في القدس الشرقية***

كتب سليم سلامة:

تعقد المحكمة العليا الإسرائيلية، في العاشر من شهر أيلول الجاري، جلسة إضافية أخرى لمواصلة النظر في مسألة تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية، وذلك في إطار هيئة موسعة من سبعة قضاة في مقدمتهم رئيس المحكمة العليا، آشير غرونيس.

وكانت المحكمة عقدت جلستها الأخيرة في هذه القضية في شهر أيار الأخير، إذ تنظر في التماس قدمته إليها الدولة (الحكومة) ضد قرار صدر عن المحكمة المركزية في القدس يأمر بالامتناع عن تطبيق هذا القانون في القدس الشرقية، إضافة إلى أربعة التماسات قدمها إليها مواطنون فلسطينيون من سكان الضفة الغربية على خلفية مصادرة ممتلكات تعود إليهم تقع في القدس الشرقية، بموجب هذا القانون.

وكان قضاة المحكمة العليا قد أصدروا، في ختام مداولاتهم في أيار الأخير، أمرا إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، بالمثول أمامهم شخصيا لتوضيح موقفه من هذه القضية، مؤكدين على أنها «تنطوي على إسقاطات واسعة، بما في ذلك على الصعيد السياسي الخارجي، ما يستوجب إجراء بحث إضافي آخر موسع يشارك فيه المستشار القانوني للحكومة، شخصيا».

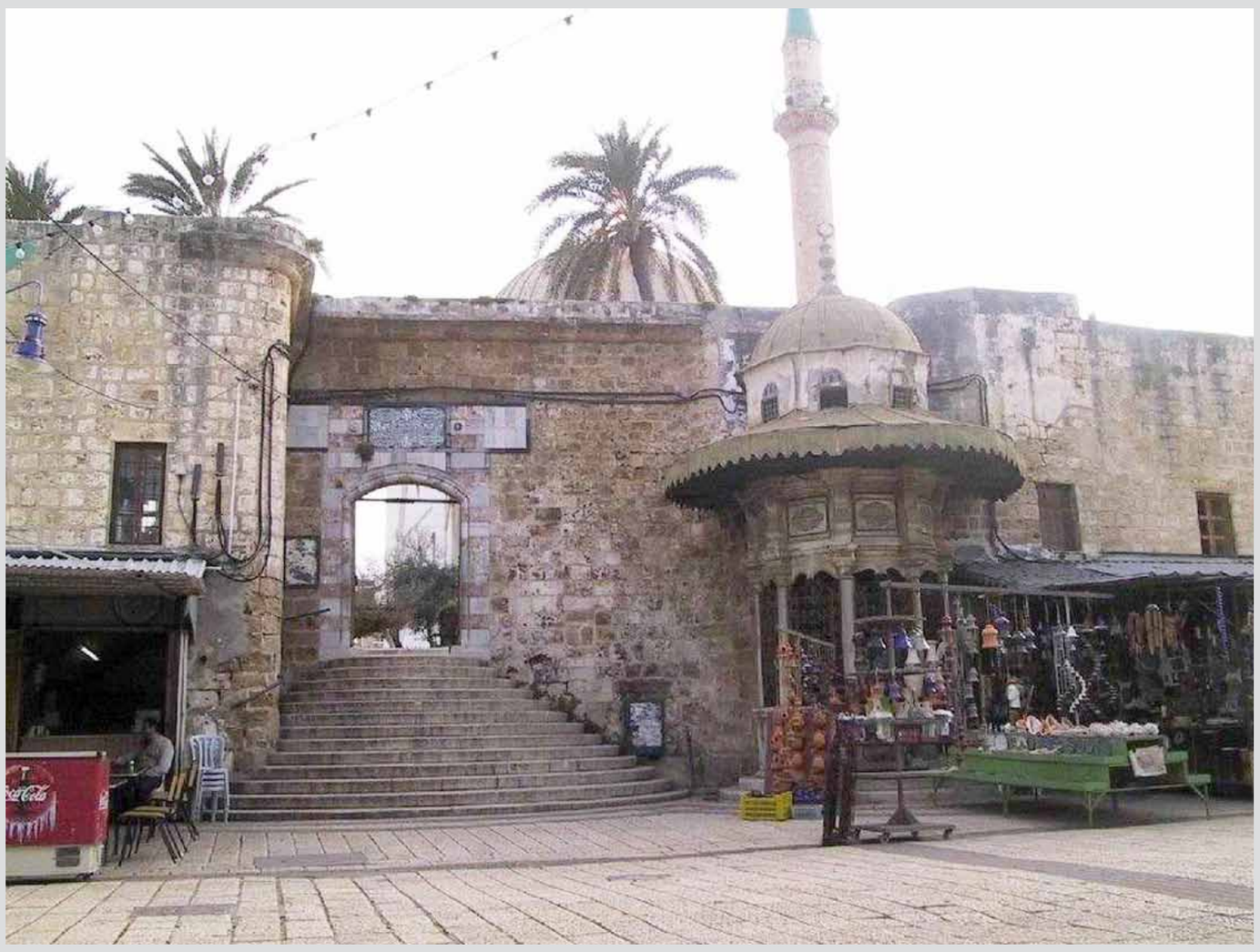

القدس: مسلسل تفريغ تسارع.

### إشكاليات قضائية وسياسية

وفي قرارها هذا، عبرت المحكمة العليا الإسرائيلية عن الإشكاليات القانونية والسياسية العديدة التي يثيرها تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية ويضعها أمام السلطات الحكومية في إسرائيل كلما أقدمت عليه.

ففي العام ١٩٦٨، وحين أرادت الحكومة الإسرائيلية اعتماد القانون وتطبيقه في القدس الشرقية، أصدر مستشارها القانوني آنذاك، مئير شمغار (الذي تولى رئاسة المحكمة العليا لاحقا) أمرا واضحا يمنع تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية. لكن حكومة الليكود عادت والتفت على ذلك الأمر وشرعت في تطبيقه في العام ١٩٧٧. وفي العام ١٩٩٢، إبان حكومة إسحق رابين، صدر أمر قضائي مجدد يمنع تطبيق القانون إياه في القدس الشرقية، وهو الأمر الذي أقرّ، مرة أخرى، في العام ١٩٩٧. غير أن حكومة أريئيل شارون في العام ٢٠٠٤، عادت وقررت إعادة تخويل «القيّم (الوصي) العام على أملاك الغائبين» جميع صلاحيات الاستيلاء على الممتلكات في القدس الشرقية، خلافا لموقف وزارة العدل التي أعلنت معارضتها.

وفي العام ٢٠٠٥، وجه المستشار القانوني للحكومة، ميني مزوز، «رسالة شديدة اللهجة» (كما وصفتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية) تأمرها بالتوقف عن تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس، مؤكدا أن «تفعيل صلاحيات الوصي على أملاك الغائبين في القدس الشرقية يثير صعوبات قضائية عديدة، سواء ما يتعلق منها بسريان القانون ومشروعية قرارات الوصي، أو ما يتعلق بالتزامات دولة إسرائيل تجاه قواعد القضاء الدولي»، ومحذرا أيضا من «الإسقاطات الدولية المترتبة على ذلك».

وفي العام ٢٠٠٦، أصدر قاضي المحكمة المركزية في القدس، بوعاز أوكون، قرارا قضى بالتوقف عن تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية، واصفا محاولات تطبيقه هذه بأنها «خدعة قضائية لا تستند إلى أي واقع»! وفي أعقاب ذلك القرار، قدمت الدولة (الحكومة) استئنافها إلى المحكمة العليا، في نهاية العام نفسه، وضمنته جملة من الادعاءات من بينها أن «السلطة الفلسطينية تمثل، هي أيضا، طرفا سياسيا أجنبيا ومعاديا، ولذا فإن سكانها يعتبرون، أيضا، غائبين»!

ورأى بعض الحقوقيين المطلعين أن المستشار القانوني مزوز «لم يطلب إلغاء سريان قانون أملاك الغائبين في القدس، وإنما الامتناع عن تطبيقه فقط، وهو ما يستدل من قراره تقديم الاستئناف على قرار قاضي المحكمة المركزية، أوكون». وأضاف هؤلاء أن المذكرة الجوابية التي قدمها المستشار القانوني الحالي للحكومة، يهودا فاينشتاين، إلى المحكمة العليا، في أواسط آب المنتهي، استجابة لأمر المحكمة من شهر أيار كما ذكر أعلاه، يشكل «استمرارا لموقف مزوز، لا انحرافا عنه»!

### «أملاك الفلسطينيين سكان الضفة في القدس - أملاك غائبين»!

عشية انعقاد جلسة المحكمة العليا القريبة، في العاشر من أيلول الجاري، أصدرت النيابة العامة للدولة، في أواسط آب الأخير، بيانا خاصا أعلنت من خلاله إن المستشار القانوني، فاينشتاين، قدم مذكرة جوابية إلى المحكمة يشرح فيها موقفه من مسألة تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية، مؤكدة أن «المستشار القانوني يقّر القانون ويعتبر أنه في الظروف القضائية السائدة تعتبر الأملاك الموجودة في القدس الشرقية وتعود إلى فلسطينيين يقيمون في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هي أملاك غائبين حقا. فهذا ما يستدل من نص القانون ومن قرارات الحكم الصادرة عن المحكمة العليا»!

وبالتزامن مع بيان النيابة العامة هذا، كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية النقاب عن «أمر إجرائي» أصدره المستشار القانوني فاينشتاين «يشكل استمرارا لمذكرته الجوابية إلى المحكمة العليا، والتي أقر فيها شرعية تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية بغية الاستيلاء على ممتلكات فيها». وأضافت الصحيفة أن هذا «الأمر» يخوّل السلطات المختصة صلاحية تفعيل «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية، مشيرة إلى إن «الأمر يمثل، كما يستدل من نصه، أداة لمعاقبة الفلسطينيين ذوي الماضي الأمني أو ذوي العلاقة مع جهة معادية»!

وأوضحت الصحيفة أن «الأمر يتضمن بضعة معايير لرفع اليد عن عقارات تعود ملكيتها للاجئين فلسطينيين وإعادتها إليهم» بعد وضعها تحت سلطة «الوصي العام على أملاك الغائبين» التابع لوزارة العدل الإسرائيلية، من بينها «مسألة تأثير رفع اليد عن العقار على ضوء موقعه في نسيج الأحياء في القدس» (عند النظر في طلب الفلسطيني استرداد ممتلكاته)، الأمر الذي يتيح رفض الطلب وعدم رفع اليد عن العقار «بسبب وقوعه بين جيران يهود»!

وكان ممثلو النيابة العامة للدولة قد طرحوا هذا الادعاء أمام المحكمة العليا خلال إحدى جلسات النظر في القضية، فأوضح محامو الملتمسين الفلسطينيين، ردا عليه، أن الواقع العملي يثبت أن الدولة اعتمدت هذه الذريعة فنقلت حق السيطرة على تلك العقارات، في العديد جدا من الحالات، من يد «الوصي على أملاك الغائبين» إلى أيدي «جمعيات استيطانية»، مقابل رسوم استئجار رمزية. وبهذه الطريقة، تم إنشاء العديد من المستوطنات («الأحياء») في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. كما تساءل المحامون، من جهة أخرى، عن مصير العقار الذي يقع لصق مستوطنة يهودية لكنه محاط بحيّ فلسطيني!

وبموجب الأمر الذي أصدره فاينشتاين، تخول «لجنة خاصة» صلاحية النظر في هذه الطلبات والبتّ بشأنها، يقف على رأسها إيهود برافر، نائب المدير العام في ديوان رئيس الحكومة لشؤون الحُكم والمجتمع، وهو الشخص ذاته الذي ترأس ما يسمى «لجنة تسوية توطين البدو في النقب» التي وضعت المخطط المعروف باسمه («مخطط برافر»)!

ومن بين المعايير الأخرى التي يشملها «الأمر»: عدم إعادة عقار لصاحبه إذا ما توفرت لدى أجهزة المخابرات «مواد أمنية سلبية عنه» و/ أو إذا «كانت لديه علاقة بجهات معادية»! وهو، تحديدا، ما اعتبره عدد من الحقوقيين «أداة عقابية» يتاح للسلطات الحكومية الرسمية (من خلال «لجنة برافر») استخدامها كما تشاء، من دون رقيب أو حسيب، خاصة وأن «ليس ثمة شخص واحد، تقريبا، في الضفة الغربية لا تربطه علاقة ما بجهة معادية ما (وفق التعريفات الإسرائيلية) وليس ثمة عائلة فلسطينية واحدة، تقريبا، إلا وفيها معتقل أو مطلوب»، كما أكد المحامي سامي ارشيد، الذي يمثل أحد الفلسطينيين الملتمسين.

وأشارت صحيفة «هآرتس» إلى أن «المعايير المضمنة في الأمر الجديد تمت صياغتها بصورة ضبابية تتيح للجنة الخاصة مساحة واسعة جدا من القدرة على المناورة» ورفض إعادة الممتلكات إلى أصحابها الفلسطينيين. ومن هذه، مثلا، أن «تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار، لدى النظر في طلب استرداد أي عقار، ما إذا كانت ثمة حاجة إلى العقار لأغراض جماهيرية عامة (بما فيها الأغراض الأمنية التي صدرت بشأنها التصديقات اللازمة). ويشمل هذا، أيضا، وجود «حاجة محتملة، لم تتبلور بعد»!! ويتنافى هذا النص مع المسار الإجرائي الذي يحدده القانون في حالات «مصادرة ممتلكات لأغراض عامة» وما يتضمنه من آلية لتعويض صاحب العقار.

### «عدالة» يطلب الانضمام «صديقًا للمحكمة»

عشية انعقاد جلسة المحكمة العليا، الأسبوع المقبل، قدّم مركز «عدالة» طلبًا للانضمام إلى الالتماسات بصفته «صديقًا للمحكمة»، وذلك بغية تقديم وجهة نظر المركز في القضيّة. وقد قدّمت المحاميّة سهاد بشارة، من مركز «عدالة»، وجهة نظر قانونية توضح الموقف القانونيّ، إذ يرى أن وجهة نظر المستشار القانوني، فاينشتاين، تمس بالوضع القائم منذ عشرات السنوات، وهو الوضع الذي أيده المستشارون القانونيون منذ احتلال القدس في العام ١٩٦٧، والذي يقول بأن القانون لا ينطبق على أملاك سكّان الضفة الغربيّة الواقعة في القدس الشرقيّة.

وأضافت ورقة «عدالة» إن الإعلان بأن سكّان الضفة هم بمكانة «غائبين» لم يكن نتاج أي تغيير حصل في مكانتهم القانونيّة، بل نجم عن قرار من طرف واحد اتخذته دولة إسرائيل، حين قررت ضم القدس المحتلة إلى أراضيها بما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني، وقررت فرض القانون الإسرائيلي على هذه المنطقة. وفي هذا الوضع، يُعتبر قرار إعلان سكّان الضفة الغربيّة كغائبين مستهجنا للغاية، إذ أنهم سيكونون غائبين رغم أنهم لم يتركوا بيوتهم». وذكّر «عدالة» بما ورد في وجهة النظر التي قدمها المستشار القانوني السابق للحكومة، ميني مزوز، عن أن «غياب مالكي العقارات في القدس الشرقيّة من سكّان الضفة الغربيّة هو غياب تقنيّ الطابع. فهم قد تحوّلوا إلى غائبين بقوة قرار أحادي الجانب اتخذته دولة إسرائيل» وأن «الحديث يدور عن «غائبين حاضرين» سُلب حقهم على أملاكهم على ضوء الصياغة التقنيّة الجارفة للقانون».

وأكد مركز «عدالة» أن قانون أملاك الغائبين قد سُنّ لـ «هدف واضح ومعرّف وفي سياق سياسي- قضائي محدد، ولذلك لا يمكن تطويره بما يتلاءم مع الواقع الجيو سياسي المتغيّر. والموقف الرسمي الذي أعلنته دولة إسرائيل في إثر سنّه هو بأن القانون هو قانون طوارئ ناتج مباشرةً عن حالة الحرب، وأن الدولة تعي حقيقة كونه قانونًا استثنائيًا، وأنها لا تنوي مصادرة الأملاك إلى الأبد. وعليه، فإن تفسير القانون يجب أن يكون تفسيرًا مرتبطًا دائمًا بسياق سنّه، وهو السياق التاريخي لنكبة ١٩٤٨، ولا يمكن تحويله إلى قانون مثل أي قانون آخر من قوانين الأملاك»، فضلا عن أن «تطبيق قانون أملاك الغائبين على عقارات القدس الشرقية يتناقض مع نصوص القانون الدولي. فالقانون المطبق على سكان الضفة الغربية هو القانون الدولي الإنساني، والذي يُلزم سلطة الاحتلال بعدم المسّ بأملاك المدنيين من دون حاجة أمنية ملحة».

### قرار ذو أهمية بالغة جدا

ومع اقتراب موعد الحسم في القضية وإصدار المحكمة العليا قرارها النهائي بشأنها، أكد عدد من الخبراء القانونيين في إسرائيل أن «قرار المحكمة العليا، أيا كان منحاه، سينطوي على تأثير عميق وحاسم على مستقبل الاستيطان في قلب القدس الشرقية وضواحيها. فإذا ما أقرت المحكمة عدم سريان قانون أملاك الغائبين على القدس الشرقية، فسيفتح هذا بابا واسعا أمام دعاوى يتم تقديمها بأثر رجعي للمطالبة باستعادة ممتلكات وعقارات يسكن فيها اليوم مستوطنون يهود بعد أن استولوا عليها بموجب القانون نفسه. أما إذا أقرت المحكمة سريان القانون، فسيؤدي هذا إلى انطلاق المستوطنين في حملة مجددة، نشطة وواسعة جدا، للاستيلاء على العديد من المباني والعقارات الإضافية في القدس الشرقية».

ومن المعروف أن «قانون أملاك الغائبين» قد شكل، طوال عقود طويلة، الأداة «القانونية» المركزية التي استخدمتها «جمعيات» يهودية استيطانية ويمينية في مساعاها المحموم لتهويد القدس العربية، بدعم مباشر، سياسيا واقتصاديا، من الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات الحركة الصهيونية العالمية المختلفة. فقد درجت تلك «الجمعيات» على التوجه إلى «الوصي على أملاك الغائبين» بطلبات لمصادرة بيوت وعقارات في القدس الشرقية تعود ملكيتها إلى فلسطينيين يقيمون في مناطق الضفة الغربية. وحال استجابة «الوصي» لتلك الطلبات - في الغالبية الساحقة من الحالات، إن لم يكن كلها - يقوم المستوطنون اليهود «باستئجار» تلك العقارات من «الوصي» مقابل «رسوم استئجار» رمزية جدا، في الغالب. وبهذه الطريقة، أقيمت العديد من المستوطنات اليهودية في قلب الأحياء العربية في القدس الشرقية وضواحيها.

وتنظر أوساط قضائية وحقوقية في إسرائيل إلى مسألة تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية باعتباره «مشكلة أخلاقية وقضائية»، ذلك بأن «سكان الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يخضعون للحكم العسكري الإسرائيلي ويقيمون، في العديد من الحالات، على بُعد أمتار قليلة جدا من البيوت أو العقارات التي انتزعت منهم، وذلك خلافا للاجئين الفلسطينيين الذين فرّوا إبان الحرب إلى دول كانت في حالة حرب مع إسرائيل»!

وتؤكد هذه الأوساط أن تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية «يندرج في إطار محاولات رسمية لتهويد أحياء فلسطينية في المدينة، للفصل بين القدس وبين بقية مناطق الضفة الغربية، وخاصة بين السكان في هذه المناطق، وهو ما يجري بطرق وأساليب أخرى، ومن بينها أساسا الجدار الفاصل»!

## ما هو «قانون أملاك الغائبين»

يعتبر «قانون أملاك الغائبين» أحد القوانين الأساسية التي سارعت دولة إسرائيل إلى سنها في مرحلة مبكرة من حياتها بهدف قوننة وشرعنة استيلائها على أكثر ما أمكنها من الممتلكات الفلسطينية، بما فيها الأراضي والعقارات، التي اضطر أصحابها الفلسطينيون إلى هجرها والنزوح إلى مناطق أخرى لم تكن تحت سيطرة الدولة الإسرائيلية، أو إلى دول عربية، إبان النكبة الفلسطينية وتهجير أبناء الشعب الفلسطيني من بيوتهم وأراضيهم.

وقد سن الكنيست الإسرائيلي هذا القانون في العام ١٩٥٠، ونصّ على أن «كل مَن تواجد في دولة معادية أو في أجزاء أرض إسرائيل الواقعة خارج سلطة دولة إسرائيل يعتبر غائبا وتوضع ممتلكاته تحت سيطرة الوصي على أملاك الغائبين»!

وقد حددت المادة رقم (١) من القانون تعريف «الغائب» على النحو التالي:

«الغائب - هو كل شخص كان في الفترة ما بين ١٩٤٧/١١/٢٩ وحتى اليوم الذي أعلن فيه عن انتهاء حالة الطوارئ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤، وكان يملك أموالا أو عقارات في داخل إسرائيل أو كان ينتفع منها أو كانت تحت تصرفه مباشرة أو بواسطة آخر، خلال الفترة المذكورة:

أ- مواطنا أو يقيم في لبنان، مصر، سورية، السعودية، شرق الأردن، العراق، اليمن، أو..

ب- متواجدا في إحدى هذه الدول أو في أي جزء من «أرض إسرائيل» خارج حدود دولة إسرائيل أو..

ج- مواطنا فلسطينيا («في أرض إسرائيل») وانتقل من مكان إقامته العادي في إسرائيل إلى أحد المواقع التالية:

١- إلى أي مكان خارج «أرض إسرائيل»، قبل ١٩٤٨/٩/١.

٢- إلى مكان ما في «أرض إسرائيل» كان يقع تحت سيطرة قوى كانت تعمل على منع إقامة دولة إسرائيل أو قوى حاربتها بعد إقامتها».

وقد أوجد هذا النص نوعين اثنين من «الغائبين»، هما:

- «الغائبون الحقيقيون»: وهم الفلسطينيون الذين غادروا فلسطين إلى مكان يقع خارج «أرض إسرائيل» - أي الذين غادروا فلسطين قبل يوم ٤٨/٩/١ ولم يعودوا إليها.

- «الحاضرون الغائبون»: وهم إما مواطنون فلسطينيون تركوا مكان سكناهم الأصلي (قبل النكبة) وانتقلوا إلى السكن في قرية أو مدينة أخرى في فلسطين كانت تحت سيطرة قوات «جيش الإنقاذ»، والتي أصبحت ضمن حدود دولة إسرائيل، لاحقا، وإما مواطنون فلسطينيون نزحوا عن فلسطين قبل يوم ٤٨/٩/١ وعادوا إليها «بشكل غير قانوني» («متسللون»!) ثم حصلوا على الجنسية الإسرائيلية ضمن عمليات جمع الشمل.

وقضت المادة الرابعة من القانون بوضع جميع «أملاك الغائبين» تحت إمرة «القيم (الوصي) على أملاك الغائبين» فأصبحت هذه «مُلكا له» وله حق التصرف بها، بما في ذلك ما نصت عليه المادة رقم (١٩) من تخويله صلاحية بيع هذه الأملاك أو منحها من دون مقابل إلى «سلطة تطوير» في حالة إقامة سلطة كهذه. وكانت هذه المادة جزءا من مخطط شامل لنقل جميع هذه الأملاك إلى ملكية «سلطة التطوير»، أو ما يعرف باسم «دائرة الإنشاء والتعمير» التي تمت إقامتها فيما بعد، بموجب «قانون دائرة الإنشاء والتعمير» (قانون سلطة التطوير لسنة ١٩٥٠). وبالفعل، فقد تم يوم ١٩٥٣/٩/٣٠ نقل الغالبية العظمى من هذه الأملاك إلى «سلطة الإنشاء والتعمير»، التي قامت بنقلها، لاحقا، إلى أيد يهودية وخصوصاً عشرات الألوف من المنازل والوحدات السكنية التي اعتبرت بمثابة «أملاك غائبين»، تم وضعها تحت تصرف المهاجرين الجدد من اليهود.

ومن جهة أخرى، أبقى القانون على إمكانية محدودة لـ «تحرير أملاك الغائبين» وإعادتها إلى أصحابها الأصليين، أو تعويض «الغائب» بإعطائه «أرضا بديلة»، ولكن بشرط أن تكون الأرض قد انتقلت إلى ملكية «دائرة الإنشاء والتعمير» وأن يكون «الوصي على أملاك الغائبين» قد ألغى عن «الغائب» صفته هذه.

وفي العام ١٩٦٠ أنشئت «مديرية أراضي إسرائيل» فوُضعت هذه الأملاك تحت إدارتها وتصرفها.

وقد انتهى العمل بهذه الأنظمة في سنة ١٩٧٣ حيث سن «قانون أملاك الغائبين - تعويضات لسنة ١٩٧٣»، والذي أعطى «الغائب» الحق في المطالبة بالتعويضات عن أملاكه، بواسطة طلب خاص يتقدم به إلى «لجنة خاصة» لهذا الغرض. وقد حددت الفترة بـ ١٥ سنة من تاريخ سن القانون، أي حتى سنة ١٩٨٨.

ورغم الأنظمة والقوانين التي منحت الغائب «الحق في المطالبة باستعادة أرضه»، إلا أن الحالات التي تم فيها تحرير هذه الأملاك، فعلاً، كانت قليلة جداً، وذلك نظراً للسياسة المعادية التي انتهجها «القيم على أملاك الغائبين» واللجنة التي أوكلت إليها مهمة وصلاحية النظر والبتّ في طلبات تحرير الأملاك، إذ استغلت هذه اللجنة صلاحيتها فقامت بمساومة الكثير من «الغائبين» (الذين توجهوا إليها بطلب تحرير أملاكهم) بأن يتنازلوا عن حقوقهم مقابل توفير دار سكنية أو قطعة أرض للبناء يتم تأجيرها لهم لمدة طويلة. وقد فشلت محاولات الابتزاز هذه في معظم الأحيان، مما أدى إلى رفض معظم طلبات التحرير المقدمة إلى اللجنة.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

# مشروع قانون «إسرائيل دولة الشعب اليهودي» سينزع الشرعية عن معارضة المواطنين العرب لاستمرار الاحتلال!

وجهت المنظمات الحقوقية في إسرائيل انتقادات شديدة لمشروع «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي طرحته أحزاب اليمين عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، وينص على أن «أرض إسرائيل هي موطن الشعب اليهودي فقط». وتؤكد هذه المنظمات أن مشروع القانون هذا عنصري ويميز ضد الأقلية العربية في إسرائيل، وفي حال سنه فإنه سيغلق الباب أمام مطلب تحقيق المساواة.

وعلى ضوء طرح عدة صياغات لمشروع القانون، قررت وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، في ١٩ آب الفائت، تعيين الخبيرة القانونية، البروفسور روت غابيزون، من أجل بلورة صيغة متفق عليها بين أحزاب الائتلاف الحكومي.

وكتبت ليفني في رسالة تعيينها لغابيزون أنه «حان الوقت لصياغة تسوية دستورية تتناول طبيعة دولة إسرائيل كيهودية وديمقراطية وترسي مركبات الهوية بصورة توازن وتدمج هاتين القيمتين اليهودية والديمقراطية».

وعبرت غابيزون عن موافقتها على التعيين وأعلنت أنها ستعمل «بهدف المساعدة في دفع الرغبة في توفير مرساة دستورية لهوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح المبادئ المفصلة في الإعلان عن قيام الدولة». ويشار إلى أن قوانين الأساس في إسرائيل تعتبر ذات طابع دستوري، وذلك في ظل امتناع إسرائيل عن وضع دستور لها وفشل جميع المحاولات للقيام بذلك.

ولفتت تقارير إعلامية إلى أن ليفني اختارت تعيين غابيزون لبلورة صيغة لمشروع القانون، وعدم تعيين أحد الخبراء من وزارة العدل للقيام بذلك، لاعتقادها أنها قادرة على الجسر بين الصياغات العديدة ووضع اقتراح يكون مقبولا على جميع كتل الائتلاف.

وأعلنت ليفني أن تعيين غابيزون تم بالاتفاق مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لكن مسؤولين حكوميين مقربين من الأخير عبروا عن غضبهم من هذا التعيين. وقال هؤلاء المقربون إن «نتنياهو لم يرحب بهذه الخطوة ولم يعبر عن دعمه لمبادرة غابيزون. وليفني أبلغته بنيتها إقامة جهاز للتوصل إلى تسوية [بين الصياغات المتعددة]. ورئيس الحكومة لا يدفع ولا يرحب بخطوات لا يعرف تفاصيلها الكاملة».

وكان عضو الكنيست السابق، أفي ديختر، من حزب كاديما، أول من طرح مشروع «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، خلال الدورة الماضية للكنيست. وسعى مشروع القانون إلى تغيير تعريف إسرائيل من «دولة يهودية وديمقراطية» إلى «الدولة القومية للشعب اليهودي» وأشار بشكل صريح إلى أن النظام الديمقراطي في إسرائيل سيكون خاضعا لتعريفها بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، وأن على المحاكم أن تفضل الهوية اليهودية للدولة على الهوية الديمقراطية.

ووقع على مشروع القانون الذي صاغه ديختر في حينه ٢٠ عضو كنيست من أصل ٢٨ عضو كنيست كانوا يمثلون حزب كاديما، الممثل في الدورة الحالية للكنيست بعضوين فقط. ونص أحد بنود صيغة مشروع القانون هذا على أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية الوحيدة في إسرائيل، علما أنه معترف باللغتين العربية والانكليزية على أنهما لغتان رسميتان أيضا.

### مشروعا قانون حول «دولة الشعب اليهودي»

في إطار الاتفاق الائتلافي بين كتلتي «الليكود بيتنا» و«البيت اليهودي»، قدم رئيس الائتلاف في الكنيست، ياريف ليفين، ورئيسة كتلة «البيت اليهودي»، عضو الكنيست أييليت شاكيد، في ٢٤ حزيران الماضي، صيغة مشتركة بلوراها لمشروع «قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي»، وتهدف إلى تعزيز الطابع اليهودي لإسرائيل وتفضيله على النظام الديمقراطي.

ورغم أن صيغة مشروع القانون الجديد يعتبر أكثر ليونة قياسا بمشروع القانون الذي قدمه ديختر، إلا أن مشروع القانون الذي يطرحه ليفين وشاكيد ينص على أن إسرائيل هي «البيت القومي للشعب اليهودي»، وعلى أن «الحق في تطبيق التعريف القومي الذاتي في إسرائيل يسري فقط على الشعب اليهودي». وينص مشروع القانون الجديد على أن «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي» فقط، ويرفض الاعتراف بأن هذه البلاد هي وطن الفلسطينيين.

ويفضل مشروع القانون الجديد يهودية الدولة على ديمقراطيتها بشكل واضح، وذلك من خلال وضع بند خاص بشأن النظام الديمقراطي في إسرائيل. وينص القانون على أن الدولة ستلتزم بالحقوق الشخصية لجميع مواطنيها، ما يعني رفضهم لوجود حقوق للأقلية القومية العربية.

ويدعي ليفين وشاكيد أنهما خففا صيغة مشروع القانون الذي قدمه ديختر، بأن ألغيا خضوع ديمقراطية الدولة ليهوديتها. لكن مشروع القانون الجديد يبرز بشكل كبير، في بدايته، العلاقة بين «الشعب اليهودي» والدولة والبلاد على حساب قوميات أخرى ويضع البند المتعلق بالنظام الديمقراطي في المرتبة الثانية. وأزيل من مشروع القانون الجديد البند الذي نص في مشروع قانون ديختر على أن اللغة العربية لن تكون لغة رسمية.

وجاء في تفسير مشروع القانون أنه «ولد على أثر الحاجة لإجراء توازن بين قسم الدولة اليهودية والديمقراطية، مثلما تم التعبير عنها في روح مبادئ الإعلان عن دولة إسرائيل». ونص على أن دولة إسرائيل لا يمكنها أن تقوم في أي مكان غير «أرض إسرائيل».

وفيما ادعى مشروع القانون أنه يضمن المساواة في الحقوق المدنية لجميع مواطني إسرائيل، إلا أنه اعتبر أن «هناك جهات داخلية وخارجية تحاول المس بطبيعة الدولة في السنوات الأخيرة، وتحويلها إلى دولة 'جميع مواطنيها'. ودولة إسرائيل قامت كدولة قومية للشعب اليهودي، وهكذا يجب أن تبقى. وعلينا أن نمنع ونقضي على التراجع المتواصل في الأسس اليهودية للدولة».

من جانبها، رفضت عضو الكنيست روت كلدرون، من حزب «يوجد مستقبل»، الانضمام إلى مشروع قانون ليفين وشاكيد، وطرحت، في اليوم نفسه، مشروع قانون حول الموضوع نفسه. ويتبنى مشروع القانون الذي قدمته كلدرون بنود «وثيقة استقلال إسرائيل» كقانون أساس. وينص على تعريف دولة إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي» وأن تحافظ على حقوق الإنسان لجميع مواطنيها.

وقالت كلدرون إن «وثيقة الاستقلال هي وثيقة متوازنة ويهودية وديمقراطية، تستند إلى مبادئ العدل والمساواة التي لا تزال سارية اليوم بشكل لا يقل عن الفترة التي كُتبت فيها. وقد طلبت أن أدفع مشروع القانون لأنني مؤمنة بأنه إذا لم نحدد المبادئ التي نريد أن نحيا بموجبها، فإنه سيتم تحديدها لنا. وثمة أهمية بأن نرسي قيم الدولة اليهودية والديمقراطية من خلال سن قانون يشكل أساسا لدستور ومن خلال التزامنا بالمساواة في الحقوق، تماما كما نصت وثيقة الاستقلال التي تشكل وثيقة المبادئ التي قامت الدولة على أساسها». وكتبت في حيثيات مشروع القانون أنه «بغياب دستور، يكون إعلان الاستقلال وثيقة أساسية وقانونية معترفا بها لترسي مبادئ أساسية وهامة جدا تتعلق بهوية الدولة. والمحكمة اعتمدت هذه الوثيقة على مدار عشرات السنين، لدى حسمها قضايا مختلفة، ولذلك فإن المقترح هو إرساء وثيقة الاستقلال، التي تعبر عن مبادئ الدولة والمبادئ الأساسية الكامنة في أساسها، وإعطاؤها مفعول قانون أساس».

وينص مشروع قانون كلدرون هو الآخر على أن إسرائيل هي «دولة الشعب اليهودي»، لكنها اعتبر أن «مصطلح الدولة اليهودية لا يتعامل مع اليهودية كدين، وإنما مع الدولة القومية والثقافة اليهودية، وهي تشكل بيتا لليهود في العالم كله. وإلى جانب ذلك، فإن دولة إسرائيل ملزمة بالحفاظ والدفاع عن حقوق الإنسان لجميع مواطنيها وسكانها، بدون تفرقة بين الأصل والدين والجنس. ويوجد في وثيقة الاستقلال تعبير واضح، منذ قيام الدولة، عن الرغبة والنية في إقامة دولة ذات طابع يهودي من جهة، والتزام بالمساواة في الحقوق من الجهة الأخرى».

ووجه مسؤولون في الكنيست انتقادات لمشروع القانون الذي طرحته كلدرون كونه لا يتطرق بتاتا إلى النظام الديمقراطي في إسرائيل. ونقلت تقارير صحافية عن هؤلاء المسؤولين قولهم إن «كلدرون تدعو إلى تبني وثيقة الاستقلال كقانون أساس، لكن وثيقة الاستقلال لا تذكر كلمة الديمقراطية. ويمكن أن تكون لقانون كهذا انعكاسات هدامة على أي تفسير يتعلق بالمكانة الديمقراطية أو القومية للدولة. والتناقض الحاصل هو أن مشروع القانون الأكثر تطرفا، الذي يطرحه ليفين وشاكيد، يعبر بشكل واضح عن النظام الديمقراطي للدولة».

### قانون عنصري

انتقدت منظمات حقوقية نشطة بين الأقلية العربية في إسرائيل محاولة سن قانون حول الدولة اليهودية، ومحاولة إخضاع النظام الديمقراطي للصبغة اليهودية للدولة.

وأكد رئيس «المركز العربي للحقوق والسياسات - دراسات»، الدكتور يوسف جبارين، أن مشروع القانون يمس بشكل خطير بحقوق الإنسان في إسرائيل ويسمح بانتهاج سياسة تمييزية وعنصرية. وأضاف أنه يمس بشكل خاص بمكانة وحقوق الأقلية العربية، لأن ما يتم طرحه هو إلغاء مكانة العربية كلغة رسمية والاكتفاء بأنه ستكون لها مكانة خاصة. وشدد على أن «اللغة العربية هي جزء عضوي من الهوية الثقافية والوطنية للأقلية العربية كأقلية قومية. وترفرف راية سوداء فوق مشروع القانون هذا».

ورأى مركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسطينية في مشروع القانون أنه يشكل تصعيدا في التمييز ضد المواطنين العرب وفي السياسة العنصرية تجاههم.

وأضاف أنه «في حال إقرار مشروع القانون، فإنه سيتم إغلاق الباب بشكل نهائي أمام مطالب المواطنين العرب بالمساواة الكاملة في الحقوق».

وكان «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» قد حذر من تبعات مشروع القانون، الذي قدمه ديختر في حينه.

وقال المعهد في وجهة نظر أعدها الخبيران القانونيان البروفسور مردخاي كريمنتسر والمحامي عمير فوكس، إن القانون المقترح يقصي الأساس الديمقراطي من المركز إلى الهامش، «وبنظرنا، فإنه يسعى إلى قلب الأسس الصهيونية نفسها».

وأشارا إلى أن مؤسس الصهيونية وواضع فكرة «دولة اليهود»، ثيودور هرتسل، ومؤسس التيار التنقيحي اليميني في الحركة الصهيونية، زئيف جابوتينسكي، «لم يرغبا فقط في إقامة دولة قومية يهودية. وقد أرادا أن يؤسسا في إسرائيل دولة مثالية وفقا لأفضل مبادئ التراث الديمقراطية - المبدأ الليبرالي».

### «لعبة التعريفات»

لفت أستاذ القانون في جامعة تل أبيب، البروفسور مناحيم ماوتنر، إلى أن طرح مشروع «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» يثير تساؤلات، مثل «هل توجد حاجة لأن يتم الاقرار من خلال قانون بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي؟ وما هو المكان الذي ينبغي منحه من خلال القانون للثنائية القومية الديمغرافية في الدولة، أي لوجود أقلية قومية عربية فيها، تبلغ نسبتها ٢٠٪ من سكان الدولة؟».

واقتبس ماوتنر، في مقال نشره في صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، من أقوال جابوتينسكي أمام اللجنة الملكية في مجلس اللوردات في لندن، في العام ١٩٣٧، حيث قال «لا أعتقد أنه مرغوب في أن يشمل دستور دولة ما بنودا خاصة تضمن بصورة واضحة الصبغة 'القومية'. وأعتقد أن أحد المؤشرات الجيدة للدستور هو إذا لم يتم العثور فيه على بنود كهذه. والطريقة الطبيعية والأفضل هي أن الصبغة 'القومية' لدولة، تكون مضمونة بمجرد حقيقة وجود أغلبية معينة فيها. وإذا كانت الأغلبية انكليزية فإن الدولة انكليزية، ولا توجد حاجة لأية ضمانات».

وأشار ماوتنر إلى أن اليهود كانوا يشكلون أقلية صغيرة في فلسطين حينذاك، «لكن أقوال جابوتينسكي تعكس حكمة تسري اليوم أيضا. فالصبغة القومية لدولة لا يفترض تحديدها بقانون، إذ يحددها أسلوب حياة أبناء مجموعة الأغلبية فيها. وقد هجرت هذه الحكمة إسرائيل عندما بدأت 'لعبة التعريفات'».

وفي العام ١٩٨٠ بادرت وزارة العدل الإسرائيلية إلى سن قانون أسس القضاء، الذي نص على إكمال النقص في القانون بواسطة «مبادئ الحرية والعدل والاستقامة والسلام في تراث إسرائيل». وأشار ماوتنر إلى أن تأثير هذه «المبادئ» على قرارات المحاكم كان ضئيلا. وأكد على أن «القانون تجاهل حقيقة وجود أقلية قومية عربية كبيرة في إسرائيل». وفي العام ١٩٣٨ أشار موشيه زيلبرغ، الذي أصبح قاضيا في المحكمة العليا الإسرائيلية، إلى إشكالية فرض القانون العبري على المواطنين العرب.

كذلك اقتبس ماوتنر من أقوال أدلت بها غابيزون، في العام ١٩٨٢، وجاء فيها أنه على ضوء وجود قوميتين في إسرائيل فإن «الجهاز القضائي، الذي يستند إلى القوة التي تمارسها الدولة، ليس بحاجة إلى أن يتبنى بشكل حصري مبادئ دين أو تراث قومي لقسم من السكان».

وتمثلت الخطوة الثانية في ما يصفه ماوتنر بـ «لعبة التعريفات» بتبني صيغة «دولة يهودية وديمقراطية»، التي تضمنها «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» و«قانون أساس: حرية العمل». وقد شملت الصياغات السابقة لهذين القانونين عبارة «دولة ديمقراطية»، لكن بعد تسوية مع الأحزاب الدينية اليهودية أضيفت إليها كلمة «يهودية». لكن ماوتنر أشار إلى أنه خلافا لقانون «أسس القضاء»، فإن لإدخال عبارة «دولة يهودية وديمقراطية» تأثيرا فعليا بالغا. وإدخال هذه العبارة إلى قانوني الأساس المذكورين «سمح للمحكمة العليا بأن تدعي أنه نشأ دستور في إسرائيل وأن مهمة المحكمة أن تفسره. وتحت غطاء التفسير بدأت المحكمة تنشغل في كتابة دستور. وأصيب أعضاء الكنيست القوميون والمتدينون، وبحق، بالإحباط. وكان واضحا أنهم سيردون، وسيكون رد فعلهم مؤلما وواسعا ومتواصلا».

وتابع ماوتنر أن العرب في إسرائيل وجدوا أنفسهم خارج «لعبة التعريفات» وخارج عدة معاهدات تم إبرامها بين اليهود العلمانيين والمتدينين، في سنوات التسعين، وفي مكان متدنٍ في مشاريع القوانين التي تم طرحها خلال العقد الأخير، «وعندها دخلوا إلى الصورة بمبادرتهم. فقد اقترحت 'وثائق الرؤى' العربية، في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، إلغاء تعريف الدولة كدولة يهودية وتعريفها كدولة ثنائية القومية لجميع مواطنيها».

وكتب ماوتنر أن الخطوة القادمة في «لعبة التعريفات» كانت مشروع «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي بادر إليه ديختر في العام ٢٠١١. وتبعه مشروع قانون مشابه طرحه عضو الكنيست أرييه إلداد، في العام ٢٠١٢. وبعده مشروع القانون الذي طرحه، العام الحالي، ليفين وشاكيد.

وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن ماوتنر أشار إلى أن مشاريع القوانين هذه نصت على أنه توجد للقانون العبري وتراث إسرائيل مكانة خاصة لدى سن القوانين وقرارات المحاكم، «وتوجه مشاريع القوانين ليس فقط نحو إنشاء هرمية بين يهودية وديمقراطية الدولة، وإنما أيضا إلى منع أي اعتراف بالمواطنين العرب على أنهم ينتمون إلى مجموعة قومية منفصلة». ولفت الكاتب إلى أنه اقترح، سوية مع الخبير القانوني والوزير السابق، البروفسور أمنون روبنشتاين، والمؤرخ البروفسور أليكس يعقوبسون، من الجامعة العبرية، منح تعبير لوجود المواطنين العرب كمجموعة قومية متميزة.

وحذر ماوتنر من أنه «في حال تبني قانون الأساس وفقا للاقتراحات الحالية، فإنه سيؤدي دورا هاما في الخطاب السياسي والخطاب العام. فاليمين الإسرائيلي، الذي حسم في العشرين عاما الأخيرة حسما تاريخيا باتجاه الاستقرار في المناطق [الفلسطينية] وضد السلام، يستعد لوضع يتسبب فيه الاحتلال بوجود ضغط خارجي، سيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. ومن شأن قانون الأساس أن يشكل أداة لتقليص شرعية المواقف المعارضة، خاصة إذا ما قالها مواطنون عرب».

وخلص ماوتنر إلى أنه قبل أن تقدم غابيزون اقتراحها حول مشروع القانون، «يجب إجراء نقاش حول المسألة الأساس، وهي أي نوع من العلاقات نريد أن نقيمه بين اليهود والعرب في الدولة، وأية مكانة نريد أن تكون للمواطنين العرب. وفي الظروف الحالية، لا يمكن ألا نكون متشائمين حيال الاتجاهات التي يتدحرج نحوها النقاش. وهذا سبب آخر لإزالة مشروع قانون الأساس عن الأجندة وإفساح المجال للحياة كي تقوم بعملها».

## شهادات ضباط إسرائيليين كبار خلال حرب تشرين (أكتوبر):

# القيادة العليا للجيش الإسرائيلي استخفت بقدرات الجيشين المصري والسوري!

نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية، أول من أمس الأحد (٢٠١٣/٩/١)، شهادات ضباط في الجيش الإسرائيلي أمام «لجنة أغرانات»، التي تشكلت بعد حرب تشرين (أكتوبر) العام ١٩٧٣ للتحقيق في الإخفاقات في هذه الحرب، وتبين منها أن قائد سلاح الجو في حينه، اللواء بيني بيلد، اعتبر عدم قصف تل أبيب كان صدفة. وقال بيلد في شهادته «حقيقة أنه لم تسقط أية قذيفة في تل أبيب من طائرة تقليدية هو حالة إحصائية» وأنه لا يعتقد أن إسرائيل كانت مغلقة أمام قذيفة يتم إطلاقها من سورية أو مصر وأنه «كان بإمكان طائرات العدو إنزال ١٠ قذائف على تل أبيب». وكشف بيلد عن أن القيادة السياسية الإسرائيلية منعت سلاح الجو من قصف أهداف استراتيجية في عمق الأراضي المصرية، وقدّر أن الولايات المتحدة وجهت تعليمات لإسرائيل بعدم القيام بذلك.

كذلك قال قائد سلاح البحرية خلال تلك الحرب، اللواء بنيامين تيلم، أمام اللجنة إنه «لم تسد أجواء حرب» عشية اندلاع حرب تشرين. بينما أوضح قائد الفرقة العسكرية «تشكيلة الجليل»، اللواء أبراهام إيدن، أن فشل الجيش الإسرائيلي في الحرب لم ينبع من الاستعلاء وإنما من الاستخفاف بقدرة الجيوش العربية.

ورأى محللون عسكريون إسرائيليون أن شهادات كبار الضباط الإسرائيليين أمام «لجنة أغرانات»، بعد مرور أربعين عاما على تلك الحرب، تدل على أن قادة الجيش لم يقدروا الأحداث المقبلة بالشكل الصحيح، وأن الجيش يفتقر إلى الطاعة العسكرية، وأنه جرت سجالات داخل الجيش، وذلك إضافة إلى تقليص ميزانية الأمن ووجود خلل في العتاد العسكري.

وتشير شهادة تيلم إلى فشل الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عشية الحرب. وقال تيلم إن رئيس دائرة الاستخبارات في سلاح البحرية، العقيد رامي لونتس، سلمه ملخصا لتقييم الوضع، وجاء فيه أن الأسطول المصري يجري مناورة كبيرة، تشمل تجنيد سفن مدنية، الأمر الذي يسمح بانتقال سريع من مناورة إلى حرب. وشدد تيلم على أنه «لم آخذ ذلك على محمل الجد» وأمر برفع حالة التأهب في سلاح البحرية.

وأضاف تيلم أنه بعد ذلك التقى مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، اللواء إيلي زاعيرا، الذي أكد أمامه بصورة لا لبس فيها أنه لا توجد أي خطوة يقوم بها سلاح البحرية المصري تشير إلى اندلاع حرب. وعلى أثر ذلك أمر تيلم بإلغاء حالة التأهب، وذلك قبل نشوب الحرب بيومين. وأضاف تيلم في شهادته أنه قبل يوم واحد من نشوب الحرب لم يكن لديه «سبب لكي يشعر بالقلق». لكن شعوره تغير بعد سماعه نبأ أن المستشارين الروس بدأوا بإخلاء عائلاتهم من مصر.

من جانبه قال قائد سلاح الجو، بيلد، إنه قدّر أن المناورة المصرية قد تتطور إلى هجوم ضد إسرائيل، لكنه لم يعارض تقييمات «أمان» بصورة جدية. وقال للجنة «قلت إنني أريد أن أضع فرضية وجود احتمال ضئيل [للحرب] على أنها غير صحيحة». وأضاف أن سلاح الجو السوري كان بحالة جهوزية عالية منذ أيلول العام ١٩٧٣، في أعقاب معركة جوية بين سلاحي الجو الإسرائيلي والسوري، وسقطت خلاله ١٣ طائرة مقاتلة سورية. لكن الاعتقاد الذي كان سائدا في الجيش الإسرائيلي أن حالة الجهوزية السورية نابعة من أسباب دفاعية. وتابع أنه كان هناك شعور بجهوزية بالغة لدى المصريين، ولذلك فإن الجيش الإسرائيلي امتنع عن القيام بطلعات جوية في مصر.

لكن الإخفاقات الإسرائيلية لم تكن في المجال الاستخباراتي فقط. فقد وصف إيدن الجيش الإسرائيلي بأنه جيش صغير ومتخلف. وقال «إذا أردنا جيشا صغيرا وشجاعا، فإن علينا أن نكون مسلحين بأسلحة جيدة. ويجب أن يكون السلاح الأوتوماتيكي لدى الجنود أفضل من ذلك الذي بأيدي المصريين وليس أسوأ».

وقال إيدن أمام «لجنة أغرانات» إن المشكلة الإدراكية لدى الجيش الإسرائيلي بدأت بعد الانتصار الكبير في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧، موضحا أنه في أعقابها اعتقدت القيادة العليا للجيش الإسرائيلي أن الجيش قادر على مواجهة أية قوات وفي أي وضع. وقال إنه «من هذه الناحية كانت حرب الأيام الستة سيئة بالنسبة لنا». وأضاف أن الجيش الإسرائيلي «لم يقدر بالشكل الصحيح قدرات العدو واعتقد أنه سيتغلب عليه حتى بواسطة قوات مقلصة. وبإمكاني أن أقول إنني لم أكن شريكا في هذا الاستعلاء، لكن بالتأكيد أتهم نفسي بالاستخفاف.

«لجنة أغرانات» التي حققت في الإخفاقات الإسرائيلية خلال حرب تشرين ١٩٧٣.

الاستخفاف بقدرات العدو القتالية».

كذلك واجه الجيش الإسرائيلي مشكلة، خلال الحرب، تتعلق بنقل القوات البرية. وقال إيدن، الذي قاد فيلق المدرعات، إنه «وجدنا أنفسنا مرات كثيرة ضد آلاف الجنود، جنود مشاة مصريين، مسلحين بأفضل الأسلحة الأوتوماتيكية وأسلحة مضادة للدبابات. وقد وقفنا هنا في وضع غبي: السيارات المجنزرة لم تسر مع الدبابات، وعندها كانت الدبابات بدون سلاح مشاة، والسلاح الأوتوماتيكي داخل الدبابات كان من أقدم الأنواع، ولم يكن بإمكانه لوحده أن يحل هذه المشكلة». وأضاف أنه في سلاح الجو الإسرائيلي كان هناك نقص كبير في الصواريخ والمعلومات الاستخباراتية حول أهداف للقصف.

وتحدث رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، اللواء هرتسل شابير، في شهادته، حول مشكلة الطاعة العسكرية، وقال إن «الجيش الإسرائيلي، وفي معظم سنواته، لم يكن حريصا على تطبيق الطاعة، والتشديد كان على الطاعة القتالية».

من جانبه، قال بيلد إنه «بإمكاني القول إنه طرأ تراجع جوهري في نوعية الافراد الذين يجندهم الجيش الإسرائيلي، قياسا بالعتاد الذي يشتريه. يسهل علينا شراء عتاد جيد، لكن ليست لدينا أية إمكانية لشراء أناس جيدين». وأضاف أنه توجد وحدات في الجيش «لا يوجد فيها أي نوع من الطاعة الحقيقية». وقال بيلد أمام اللجنة إن وحدة كوماندوس النخبة «سرية هيئة الأركان العامة» لا يوجد فيها أي نوع من الطاعة «والجميع هناك يبدون مثل الهيبيز».

## كيف تحوّل الفلسطينيون إلى أجانب في وطنهم؟!

بقلم: إيلي أمينوف (*)

في بداية العام ٢٠٠٩ غيرت وزارة الداخلية الإسرائيلية اسم دائرة تسجيل السكان في القدس الشرقية ليصبح «قسم شؤون الأجانب»، وبذلك طمست الوزارة بجرة قلم الفارق بين «أقلية أصلانية» وبين «أقلية مهاجرة»، ووضعت بالتالي جميع الفلسطينيين في إسرائيل في مكانة مشابهة لمكانة المهاجرين الأجانب.

في ١٤ آب ٢٠١٣ ذكرت صحيفة «هآرتس» أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين صادق على الاستيلاء على أملاك فلسطينيين في القدس بموجب قانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥٠، والذي مكن إسرائيل في الماضي من نهب ممتلكات وعقارات عشرات الآلاف من الفلسطينيين في أعقاب حرب العام ١٩٤٨. وعلل فاينشتاين قراره بالقول إن الهدف منه هو «المحافظة على نسيج الأحياء في القدس»، ما يعني في الحقيقة السماح بنقل أملاك وعقارات فلسطينية إلى أيد يهودية من أجل توسيع المستوطنات في القدس «الموحدة»، وبذلك فقد تجاوز المستشار القانوني الحالي حدوداً رفض سابقوه تجاوزها. وكانت إسرائيل قد ادعت دائما بأنها تطبق في القدس قانونا واحداً على اليهود والعرب، وكررت هذه الكذبة مئات المرات حتى أصبحت حقيقة في نظر الكثيرين.

في نيسان من هذا العام أيضا مدد الكنيست الإسرائيلي للمرة الحادية عشرة مفعول التعديل العنصري لـ «قانون الدخول إلى إسرائيل»، كما مدد الكنيست في نفس الوقت مفعول حالة الطوارئ المطبقة في إسرائيل منذ قيامها. لن نخوض هنا في حالة الطوارئ المستمرة وقوانينها وأنظمتها المخزية التي ورثتها إسرائيل من الإمبريالية البريطانية، وإنما سنركز على ذلك القانون (قانون الدخول إلى إسرائيل) الذي يمنع جمع شمل عائلات فلسطينية.

هذا القانون مبني على تمييز إثني بين اليهود وغير اليهود، والذي يمكن وصفه بشكل واضح كقانون أبارتهايد. وتشكل وزارة الداخلية الإسرائيلية الدفيئة التي ينبت وينمو فيها قانون الأبارتهايد الذي يمنع مواطنين إسرائيليين من أصل فلسطيني من الزواج من فلسطينيين ليسوا مواطنين، وأن يكوّنوا معهم أسرة في إسرائيل. ويستند هذا القانون إلى نشرة ديمغرافية عنصرية تبنتها وروجت لها وزارة الداخلية الإسرائيلية في نيسان ٢٠٠٢، وجاء فيها أن الحق في جمع شمل العائلات يشكل «خطرا ديمغرافيا - أمنيا»، وتضمنت النشرة «معطيات مقلقة» تتلخص في تقرير حول «مخرب انتحاري» أحد والديه مواطن إسرائيلي، نفذ عملية تفجير في أحد المطاعم في حيفا.

وركز معدو النشرة على موضوع وقيمة المخصصات التي تلقتها عائلة منفذ العملية من مؤسسة «التأمين الوطني»، ليخلصوا من ذلك إلى استنتاج مؤداه أن إسرائيل ستدفع في غضون عشر سنوات ٣٫٣ مليار شيكل لفلسطينيين يجدر، وفقا لرأي وزارة الداخلية، طردهم وإبعادهم من إسرائيل. بعد أسبوعين فقط من عرض هذه «النشرة المفزعة» على الحكومة، اتخذت الأخيرة (في ١٢ أيار ٢٠٠٢) قراراً بتجميد طلبات جمع شمل العائلات الفلسطينية، وقد تحول هذا القرار فيما بعد إلى قانون رسمي في صيغة قانون عنصري فاضح. ففي أيلول ٢٠٠٣، تحول القرار إلى تعديل لـ «قانون الدخول إلى إسرائيل»، وقد نص التعديل على أن الزواج بين أحد سكان المناطق (الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) وبين مواطن أو ساكن (مقيم) في إسرائيل لا يشكل أساسا لمنح إقامة للزوج المقيم في «المناطق». ويعني ذلك أنه لا يمكن لامرأة تقيم في الخليل، إذا ما تزوجت من مواطن إسرائيلي في حيفا، أن تسكن معه في حيفا إلا إذا كانت يهودية. وإذا كانت هذه المرأة غير يهودية، سيضطر زوجها الإسرائيلي إلى السكن معها في الخليل، أو يكون متزوجا منها بالمراسلة!

ويلحق قانون الأبارتهايد المذكور الضرر بأقسام الشعب الفلسطيني الثلاثة الخاضعة لسيطرة إسرائيل: المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، وسكان القدس الشرقية، والفلسطينيون الذين يعيشون في غيتوات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن بين هذه الأجزاء الثلاثة، يقع الضرر والتهديد الأشد، جراء هذا القانون، على الفلسطينيين سكان القدس الشرقية، الذين من المفترض، ظاهريا، أن يكون وضعهم أفضل بحكم اعتبارهم سكانا (مقيمين) دائمين في دولة إسرائيل. غير أن المحكمة الإسرائيلية العليا اتخذت في العام ١٩٨٨ قراراً قضت بموجبه أن تصريح (حق) الإقامة الدائمة الذي يحدد مكانة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، يصبح لاغيا تلقائيا، دون حاجة لإلغاء رسمي، إذا ما تغير واقع إقامتهم، وقد تم استنادا لهذا القرار، منذ ذلك الوقت وحتى العام ٢٠١٢، طرد ١٣ ألف مقدسي، بعدما سحبت منهم وزارة الداخلية بطاقات الهوية الإسرائيلية (الزرقاء) التي تشكل تصريحا بالإقامة الدائمة للفلسطينيين في مدينة القدس.

وكما أسلفنا فقد غيرت وزارة الداخلية الإسرائيلية في بداية العام ٢٠٠٩ اسم «دائرة تسجيل السكان» التابعة لها في القدس الشرقية إلى «قسم شؤون الأجانب»، كذلك أحال وزير الداخلية صلاحياته بموجب «قانون الدخول إلى إسرائيل» إلى رئيس «لجنة اعتراضات وشكاوى الأجانب» في الوزارة.

وهكذا تحول فلسطينيون أصلانيون من مواليد البلاد جيلا بعد جيل، إلى غرباء وأجانب في وطنهم. والجدير بالذكر أن الفلسطينيين في إسرائيل لم يوصفوا، لغاية السنوات الأخيرة، كأجانب، وعلى سبيل المثال فقد تطرق تقرير لجنة أور إلى هذا الموضوع بكلمات واضحة، حين تحدث عن الأقلية العربية في إسرائيل (التي يعتبر الفلسطينيون سكان القدس الشرقية في الظاهر، جزءا منها)، إذ جاء في التقرير: «مجموعة الأقلية العربية في إسرائيل، هي مجموعة أصلانية، ترى نفسها خاضعة لهيمنة أغلبية ليست كذلك في جوهرها. وطبقا للتمييز المألوف في الأدبيات المهنية بين أقليات أصلانية وأقليات مهاجرة، فإن الأقلية العربية في إسرائيل تنتمي بوضوح للفئة الأولى».

صحيح أن التقرير تحدث عن الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ولكن لا جدال في أن الفلسطينيين في القدس الشرقية وباقي المناطق الفلسطينية التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧، ينتمون أيضا إلى نفس المجموعة القومية، وها هي وزارة الداخلية تقرر طمس الفوارق بين مهاجرين من الخارج وبين سكان أصلانيين، معتبرة جميع هؤلاء أجانب! علما أن قرارها بشأن تغيير تسمية دائرة تسجيل السكان في القدس الشرقية، لم يسبقه أي نقاش، كما أن مبرراته لم تنشر في أي مكان. المكان الوحيد الذي طرحت فيه فكرة تعيين «مفوض لشؤون الأجانب» كان لجنة الكنيست لمكافحة الاتجار بالنساء، في العام ١٩٨٨. وقد جرى الحديث وقتئذ عن تعيين قاض متقاعد كي يبت في منح تأشيرات إقامة لضحايا تجارة النساء (أي النساء اللائي يجلبن إلى إسرائيل، من دول أوروبا الشرقية بشكل رئيس، لاستغلالهن في أعمال الدعارة). ولكن بعد تعيين «مفوض شؤون الأجانب» حددت مهمته بمعالجة موضوعين يتعلقان فقط بسكان القدس الشرقية: تنظيم مكانة الأزواج وتسجيل الأولاد.

انظروا كيف تحولت فكرة ذات وجه إنساني، كان من المقرر أن تشكل أداة لمكافحة الاتجار بالنساء، إلى أداة تصنف فلسطينيي القدس الشرقية وأبناءهم كأجانب؟! هكذا أقامت وزارة الداخلية الإسرائيلية لنفسها هيئة قضائية خاصة. إن هذه الوزارة، التي يوجهها الاعتبار الديمغرافي، لا تتورع عن كشف الأيديولوجيا التي يتلخص جوهر وظيفتها في السعي إلى تطهير المجتمع الإسرائيلي من جميع غير اليهود.

وعموما فإن ذلك يشكل نتاجا لنفس وجهة النظر القديمة القائلة بأن تعريف دولة إسرائيل في حد ذاته، يتطلب إنكار الوجود الفلسطيني السابق لوجودها على هذه الأرض، وأن جميع مؤسسات الدولة يجب أن تخدم الغاية المقدسة المتمثلة في تغريب الفلسطينيين وطردهم من وطنهم.

وقد امتدت أيضا ذيول وتفرعات الخطاب العنصري، الذي رعته وزارة الداخلية، إلى لجان الكنيست التي ناقشت التعديلات القانونية التي اقترحتها الوزارة ذاتها، إذ تناول السجال المركزي في هذه اللجان البرلمانية مسائل ديمغرافية عرضت في قسم منها كمسائل أمنية، وقد اتضح، مع الأسف، أن قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا قبلوا أيضا التماثل بين الديمغرافيا والأمن.

فقد رفض القاضي أهارون باراك، في قرار الحكم المتعلق بقانون الدخول إلى إسرائيل، الإدعاء بأن هذا القانون استند إلى خطاب ديمغرافي، وبذلك تبنى القاضي باراك عمليا موقف ممثلي الحكومة، ومهد الطريق لتمرير القانون الذي كان هو نفسه قد رفضه في البداية.

في نهاية العام ٢٠١١ استكملت إسرائيل بناء مقاطع جدار الفصل في منطقة ما يسمى بـ «غلاف القدس»، مما أدى إلى بقاء حوالي ٩٠ ألف فلسطيني من سكان القدس الذي يحملون بطاقات هوية إسرائيلية خارج الحدود التي رسمتها إسرائيل لمدينتهم.

لم يسبق أن قام نظام في أية دولة ديمقراطية في العالم بتحويل مجموعة سكانية أصلانية إلى مجموعة من الغرباء تطبق عليهم قوانين الهجرة. ولعل السابقة الوحيدة التي يمكن العثور عليها لمثل هذه السياسة، في التاريخ المعاصر، هي السياسة التي اتبعتها وزارة الداخلية في عهد الرايخ الثالث (عهد النظام النازي) والتي ألغت مواطنة كل من لا ينتمي إلى العرق الآري النقي في ألمانيا. بطبيعة الحال، لا يمكن المقارنة كما يقولون لدينا، ولكن سلوك وأساليب عمل وزارة الداخلية الإسرائيلية تشكل تجسيداً جليا لسياسة التطهير العرقي.

(*) صحافي وناشط سياسي راديكالي إسرائيلي. ترجمة خاصة.

# فرصة تحقيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل ليست معدومة!

بقلم: رون غرليتس (*)

تشوب العلاقات بين الأقلية العربية ودولة إسرائيل، وبين المواطنين العرب واليهود، أجواء قاسية ومشحونة بصورة عامة. ويدور الحديث هنا على مجموعتين مختلفتين عن بعضهما في كل النواحي والجوانب الجوهرية تقريبا، كالدين واللغة والثقافة والهوية القومية. ويقطن اليهود والعرب في الغالب الأعم في بلدات منفصلة، ويتعلمون في مؤسسات وأجهزة تعليم منفصلة. إلى ذلك فإن مجموعة الأقلية العربية هي مجموعة أصلانية، إذ كانت تشكل مجموعة الأغلبية قبل أن تتحول إلى أقلية في أعقاب «النكبة» التي حلت بها في ذروة الصراع بين الحركة الصهيونية والشعب العربي الفلسطيني، وما زال هذا النزاع القومي قائما، والعلاقات بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب- الفلسطينيين في إسرائيل، هي جزء منه.

يعاني المواطنون العرب في إسرائيل منذ ٦٥ عاما من عدم مساواة وتمييز شديدين في مجالات كثيرة، ولا سيما في تخصيص الموارد (ومن ضمن ذلك نقل وسائل إنتاج كثيرة وأراض من العرب إلى اليهود)، مما أوجد حيزا ماديا يتمتع فيه المواطنون اليهود والبلدات اليهودية بموارد أكبر بكثير مما يتمتع به المواطنون العرب وبلداتهم، ويشمل ذلك الأراضي والتشغيل والمناطق الصناعية، والميزانيات التي تخصصها الدولة في مختلف المجالات. وفي مجال الموارد القومية والرمزية، فإن الحديث لا يدور على عدم مساواة، وإنما على سيطرة يهودية مطلقة في كل ما يتعلق برموز الدولة وتعريفها والامتلاك الحصري لمفتاح الدخول إلى الدولة والحصول على المواطنة.

والسؤال: هل هناك، على الرغم من كل ذلك، فرصة لتحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل؟ الجواب هو نعم، بحسب ما اعتقد. قبل أن ننظر إلى المستقبل، أريد إلقاء نظرة على الحاضر، لتشخيص الاتجاهات التي تسم حاليا العلاقات بين العرب واليهود، وبين العرب والدولة. وفي اعتقادي فإن التفكير المعتاد الذي يرى أن العلاقات بين اليهود والعرب تزداد تدهورا، هو تفكير خاطئ. فمن خلال عملي في السنوات الخمس الأخيرة كمدير عام مشارك لجمعية «سيكوي» (جمعية لدفع المساواة المدنية وتكافؤ الفرص) وجدت أن هناك تشكيلة واسعة من المواقف والجهود والأفعال في مجال العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل.

### تصعيد في الحملات المناوئة للعرب

صحيح أن هناك الكثير من الأصوات والقوى والسياسات والممارسات المعارضة للمساواة والشراكة، وأن التمييز ضد المواطنين العرب ليس بالأمر الجديد، غير أن الاتجاه السلبي الملاحظ على هذا الصعيد، في السنوات الأخيرة، يتسم بثلاث سمات رئيسة وهي،

أولا- الشرعية السياسية: قاد أفيغدور ليبرمان حملة سياسية شعواء ضد المواطنين العرب وعين وزيرا للخارجية في الحكومة السابقة. وفي نهاية العام ٢٠١٢ تحالف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مع ليبرمان في قائمة مشتركة، وبذلك فقد أعطى شرعية سياسية كاملة لهذا الرجل الذي قاد تلك الهجمة ضد المواطنين العرب. كذلك شاهدنا في الكنيست السابق موجة من التشريعات والقوانين المناوئة للمواطنين للعرب، والتي بادر إلى دفعها نواب حزب ليبرمان «إسرائيل بيتنا» بدعم وتأييد أعضاء كنيست من حزبي «الليكود» و«كاديما»، ومن الأمثلة البارزة «قانون النكبة» - أحد القوانين المفزعة في كتاب القوانين الإسرائيلية- والذي يخول وزير المالية تقليص وحجب ميزانية حكومية عن أية مؤسسة أو هيئة عامة، أو سلطة محلية عربية، تحيي ذكرى «النكبة» في يوم إقامة دولة إسرائيل. هذا القانون، الموجه مباشرة ضد المواطنين العرب، أقر (في الكنيست السابق) بتأييد جميع أعضاء كتل الائتلاف تقريبا.

ثانيا- أضحت مواطنة العرب- الفلسطينيين في إسرائيل، بشكل غير مسبوق، موضع شك وتهديد، وقد طرحت مرارا اقتراحات تدعو إلى سحب وإلغاء هذه المواطنة، مثل مشروع «قانون الولاء والمواطنة» والاقتراح الداعي إلى تبادل أراض في منطقة وادي عارة (الذي يعني إلغاء جماعيا لمواطنة القاطنين في بلدات وقرى المنطقة) وغيرهما من مبادرات التشريع التي أدخلت إلى الخطاب العام فكرة أن مواطنة العرب في حد ذاتها مرهونة بالانصياع للإجماع القومي الإسرائيلي. إن الرسالة الواضحة الموجهة للمواطنين العرب من خلال كل هذه المحاولات هي: إما أن تصمتوا أو تفقدوا حقوقكم الأساسية كمواطنين.

ثالثا- تصاعد الهجمات العنيفة ضد المواطنين العرب: يمكن القول إجمالا أن الحديث يدور هنا على نزاع قومي غير عنيف، يجري في سياق النزاع القومي العنيف بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن موجة الهجمات العنيفة، التي تصاعدت في العامين الأخيرين، ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم، وما تظهره الشرطة الإسرائيلية من عجز وتقصير في معالجة الموضوع، تشكل اتجاهات جديدة تبعث على القلق.

بالإضافة إلى هذه السمات الثلاث، هناك اتجاه مستمر منذ سنوات طوال، يتمثل في التجاهل التام لموقف المواطنين العرب- الفلسطينيين فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي الذي يقمع أبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى سبيل المثال، في الحملات العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة وقتلت فيها قرابة ١٥٠٠ فلسطيني (غالبيتهم من المدنيين والأطفال) لم يأخذ أحد في إسرائيل في الحسبان أن هذه الهجمات العسكرية تقع على أبناء شعب في الكثير من الأحيان هم أقارب هؤلاء المواطنين العرب.

وللأسف فإن الجهات السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل المس بحقوق المواطنين العرب تحظى بتأييد واسع وقوة دعم منقطعة النظير في الحكومة والكنيست- الحالي والسابق- وتحقق أهدافها في مجالات مختلفة. مع ذلك، توجد في الوقت ذاته، وفي نفس الحيز، عناصر وجهات أخرى، قوية وذات تأثير، تعمل بلا كلل من أجل دفع المساواة والمشاركة، وتطوير علاقات طيبة، إنسانية وطبيعية، بين اليهود والعرب.

ففي اللقاءات التي أجريها باستمرار، في نطاق نشاط جمعية «سيكوي»، مع موظفين كبار في وزارات الحكومة، فوجئت مرارا بأن بعض هؤلاء الموظفين لا يقرون فقط بوجود سياسة غير متساوية، بل ويعملون أيضا من أجل زيادة الموارد المحولة للبلدات والقرى العربية، ومن أجل تقليص وسد الفجوات القائمة بين الوسطين اليهودي والعربي.

وتعمل الحكومة الإسرائيلية بوسائل مختلفة على تشجيع ودفع تشغيل المواطنين العرب في مختلف قطاعات وفروع اقتصاد الدولة. كذلك فإن العديد من رجال الأعمال المهمين وكبار المسؤولين في المرافق الاقتصادية في جهاز الدولة والأكاديميا والقطاع الخاص يعبرون بشكل دائم عن دعمهم وتأييدهم، ويعملون بصورة منهجية وحثيثة، من أجل دفع تشغيل المواطنين العرب ودمجهم في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين، هذا بالإضافة إلى جهود ونشاطات منظمات المجتمع المدني التي تعمل على دفع المساواة والمشاركة بين سائر مكونات وفئات المجتمع.

### معطيات واتجاهات

إن هذه النشاطات والجهود لا تجري في فراغ، بل تجد صدى لها في ازدياد التأييد لهذا التوجه في صفوف الجمهور. فقد أظهر استطلاع مواقف شامل أجرته جمعية «سيكوي» قبل عدة سنوات أن ٧٤٪ من المواطنين اليهود يقرون بحقيقة وجود تمييز ضد المواطنين العرب، وأن ٦٠٪ من اليهود يرون في دفع مساواة المواطنين العرب مصلحة للدولة.

وأعرب حوالي ٤٠٪ من اليهود عن استعدادهم لتحمل تبعات خطة لتقليص الفجوات بين الوسطين العربي واليهودي، حتى لو كانت مثل هذه الخطة ستضر بهم على المستوى الشخصي. كذلك أظهر الاستطلاع أن أغلبية الجمهور اليهودي تؤيد الدمج الاقتصادي (٧٠٪) والسياسي (٥٢٪) والاجتماعي (٧٥٪) للمواطنين العرب في إسرائيل.

في الوقت ذاته لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاه نحو تقلص الفجوات بين اليهود والعرب في المجال المادي، وإن كان ذلك يتم بوتيرة بطيئة للغاية. فقد طرأ تحسن ملموس في السياسة المتعلقة بتخصيص الميزانيات للبلدات العربية في عدد من المجالات، مثل معونات التوازن للسلطات المحلية وميزانيات التعليم والرفاه والمواصلات العامة. إلى ذلك فقد ارتفعت نسبة تشغيل النساء العربيات من ١٠٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٢٢٪ في العام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة المواطنين العرب في جهاز الدولة من ٥٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٨٪ في العام ٢٠١٢، مما يشكل ارتفاعا بنسبة ٦٠٪ خلال أقل من عشر سنوات.

على الرغم من واقع اللامساواة العميقة والبنيوية السائدة بين اليهود والعرب في إسرائيل، كنتيجة مباشرة لسياسة تمييز مستمرة حتى الآن، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اتجاه إيجابي، وأن هناك جهات تقوم بجهود عملية ومثمرة، تساهم في تقليص الفجوات ودفع تحقيق المساواة.

إذن، هناك اتجاهان متناقضان في المجتمع الإسرائيلي: اتجاه يدفع نحو المساواة واتجاه معارض له، اتجاه يدفع نحو خلق مجتمع مشترك ونحو تحسين العلاقات بين اليهود والعرب، واتجاه معاكس يدفع نحو الانفصال والانعزالية وتخريب العلاقات. هذان الاتجاهان يتواجدان في الساحتين العامة والسياسية، ويغذي أحدهما الآخر. وفي اعتقادي، فإن القوى السلبية والحملات الموجهة ضد المواطنين العرب، هي نتاج تنامي قوة المجتمع العربي، واندماجه في مراكز القوة والاقتصاد والمجتمع في إسرائيل.

في سبعينيات القرن الماضي كان اليهودي، الذي لم يتجول في القرى العربية، لا يرى العرب إلا كعمال يدويين في البستنة والبناء. اليوم تغير الوضع كليا. فالمواطن اليهودي الذي يدخل إلى صيدلية يرى فيها دائما صيدلانيا عربيا، وإذا ما اضطر للذهاب إلى غرفة الطوارئ في المستشفى من المحتمل جداً أن يتولى طبيب عربي معالجته، وفي الجامعات أصبح هناك محاضرون عرب يدرسون الطلبة اليهود، وأحيانا رؤساء أقسام ودوائر، وحتى رؤساء كليات، كما سبق أن كان هناك وزير عربي ومدير عام وزارة.. وهكذا، لم يعد اليهود في إسرائيل يحتلون دائما المراتب العليا في كل سلم وفي كل وضع، مما يشكل، في نظر البعض، قلبا وتغييرا للمعادلات. فاليمين (اليهودي) القومي يخشى جداً من كسر الهيمنة المطلقة لليهود، ومن تنامي قوة المواطنين العرب. وخلافا للكثيرين في صفوف اليسار والجمهور العربي، الذين يستخفون بالاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين العرب، ربما كانت محافل اليمين تشخص بشكل سليم الطاقة الكامنة في هذا الاندماج، ولذلك فهي تسعى إلى كبح هذه العملية الخطيرة، من وجهة نظرها، وإلى تقليص حقوق المواطنين العرب.

مما لا ريب فيه أن الحملات الموجهة ضد المواطنين العرب خطيرة وغير ديمقراطية، ولكن شدتها- وتلك هي النقطة الرئيسة- تدل أيضا على القوة والنجاح اللذين أحرزهما المجتمع العربي وعلى القوى الإيجابية في مجمل المجتمع الإسرائيلي، والتي تعمل من أجل دفع المساواة والشراكة، وليس من المفيد التنكر لهذا الاتجاه الإيجابي. إن هذا الاتجاه يمكن له، حتى في ظل التمييز الواسع والمنهجي، أن يؤدي، إذا ما استمر وتعاظم، إلى إحداث تغيير بعيد الأثر، إذ أنه سيشكل أساسا لبناء مجتمع مشترك ومتساو للعرب واليهود، كما أنه سيعزز ويقوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين العرب بصورة تتيح لهم نقطة انطلاق أفضل حتى في مواجهة المسائل القومية الكبرى.

يظل السؤال: أي اتجاه من هذين الاتجاهين سيحدد مستقبل العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل؟ هل نحن ماضون نحو تنظيم وتسوية العلاقات وتخفيف حدة التوترات وتحقيق المساواة والشراكة، أم أننا ماضون في طريق التصعيد والتصادم؟! لست أدري.

لقد عرف التاريخ نزاعات عرقية أشد صعوبة وعنفا، ومع ذلك أمكن التوصل إلى حل وتسوية لها، في حين كانت هناك نزاعات، خيل أنها هادئة، تدهورت إلى حمامات دم.

سأختم مقالي بهذا الاقتباس من مقالة كتبها المواطن (الأكاديمي) العربي رائف زريق: «إن تفاؤلي لا ينبع من الاعتقاد بأنه يمكن حل لغز الخطة الخفية للتاريخ، أو أنه يمكن تعجيل تطورها، وإنما ينبع من التجربة التاريخية. وهذه التجربة تعلمنا بأنه كانت هناك أحيانا، أحيانا فقط، قصص تاريخية انتهت إلى نهاية جيدة. كما تعلمنا التجربة أن هذه النهاية لم تكن عفوية، وإنما كان هناك دوما من عمل وسعى من أجل الوصول إلى ذلك ... وحري بنا أن نتذكر هنا بأنه ومثلما أن النجاح غير مضمون، فإن الفشل أيضا غير مؤكد».

(*) مدير مشارك لجمعية «سيكوي» لدفع المساواة المدنية وتكافؤ الفرص في إسرائيل، وخبير في السياسة الحكومية تجاه المواطنين العرب. ترجمة خاصة.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

الخارطة السياسية في إسرائيل
انتخابات 2013
برهوم جرايسي

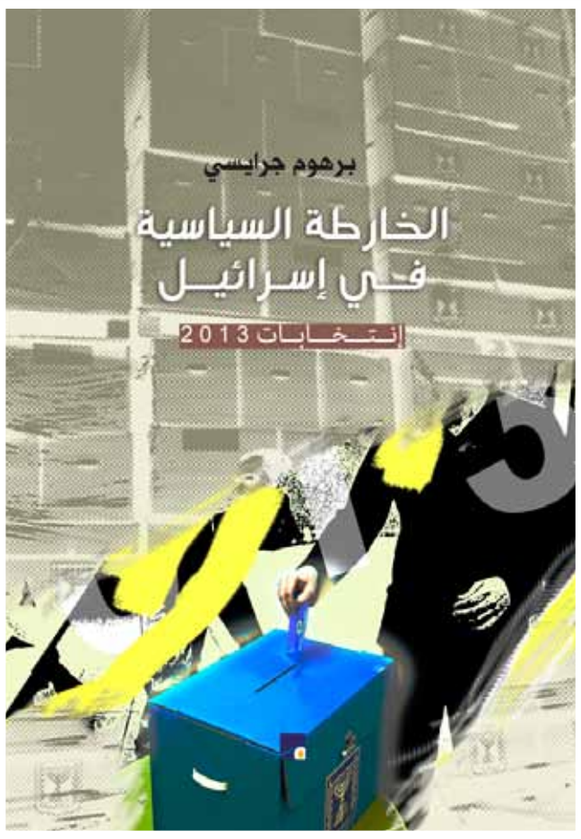

المحامية راوية أبو ربيعة من «جمعية حقوق المواطن»:

## قضيّة العرب البدو في النقب ليست قضائية بل سياسية بالدرجة الأولى

قالت المحامية راوية أبو ربيعة من «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» إن قضيّة العرب البدو في النقب ليست قضائية، بل بالدرجة الأولى سياسية وذات إسقاطات كبيرة على الوجود الفلسطيني في الداخل وعلى الحيز العام في النقب. ولذا فإن المعادلة لصياغة الحل يجب أن تعتمد على مبدأ الاعتراف بجميع القرى العربية في النّقب من دون استثناء والاعتراف بحقوق الملكية الكاملة على الأراضي.

وأضافت أبو ربيعة في مداخلة نشرتها في الموقع الإلكتروني التابع لـ «جمعية حقوق المواطن»، إن «قانون برافر- بيغن» هو قانون إسرائيلي عنصري جديد، أُقر في حزيران ٢٠١٣ بالقراءة الأولى، وهو قانون تهجيري لمصادرة أراضي العرب في النقب وترحيلهم، حيث صوّت لصالح اقتراح القانون ٤٣ عضو كنيست و٤٠ عضوا عارضوا المشروع. ويشرعن القانون تهجير ٤٠ ألف عربي من سكان القرى العربية البدوية في النقب وهدم وتدمير قراهم، بهدف اقتلاعهم من أرضهم. ويعني تنفيذ هذا المخطط مصادرة ٩٠ في المئة مما تبقى من أراض بأيدي عرب النقب. وينص القانون على تحديد وتقليص المنطقة التي سيتم منح عرب النقب «أراض بديلة» فيها لمن تعترف الدولة بملكيتهم للأرض. ويهدف القانون كذلك إلى تفكيك المجتمع العربي البدوي ووضع أكبر عدد منهم بأقل مساحة على الأرض، من خلال فرض نظام حياتي لم يختاروه لأنفسهم بعيدا عن أعمالهم المعتادة، ومصادرة معظم أراضيهم.

ويحدد القانون فترة ثلاث سنوات «لتسوية» مسألة الملكية وفي نهاية هذه الفترة سيتم تسجيل كل الأراضي التي لم يتعاون مالكوها مع السلطات على اسم الدولة. ولا يعترف القانون بالحقوق التاريخية لعرب النقب على أراضيهم، ويتجاهل كليا حقيقة كون الغالبية الساحقة من هذه القرى قائمة في أماكن تواجدها التاريخية قبل قيام الدولة العام ١٩٤٨.

وبرأي أبو ربيعة، يشكل تشريع هذا القانون إحدى أخطر الخطوات المتعاقبة والمتزامنة التي أوصى بها طاقم برافر لتسوية سكن العرب في النقب: تسوية ملكية الأراضي من خلال تشريعات في الكنيست؛ ترتيبات تخطيطية جديدة؛ وإطار مؤسساتي وإداري جديد يشمل آليات تطبيق وفرض جديدة ومكثفة. وهذا الإجراء سيُغيّر على نحو حادٍ الواقع المعيشي لعرب النقب وسينفّذ بدون إشراك سكان القرى غير المعترف بها، لا بل إن تطبيق الخطة يستند إلى حل قسري، وتنفيذ إجراءات أحادية الجانب. واقتراح القانون ينتهك بشكل قاسٍ حقوق عرب النقب والتي من بينها الحق في المساواة والحق في الكرامة والحفاظ على أسلوب المعيشة والثقافة والحق في المسكن اللائق.

وتتابع أبو ربيعة، إن مشروع القانون هذا يحمل في طياته الكثير من المعاناة لأهالي النقب وهو مجحف بحقهم، ولا يصادر فقط أرضهم وبيوتهم، بل يصادر حريتهم في العيش الكريم. كما أن الحكومة الإسرائيلية تثبت وبأذرعها المختلفة أنها تعمل بخطى حثيثة على إحداث نكبة ثانية للأهل في النقب، عدا عن أنها تتعمد إهمال عرب النقب ومنذ عشرات السنين وتمتنع عن تقديم الخدمات الأساسية والبنى التحتية اللازمة للعيش في أدنى مقومات الحياة في بيوتهم بأمان واطمئنان.

إن قضيّة عرب النقب ليست قضائية، بل بالدرجة الأولى سياسية ذات إسقاطات كبيرة على الوجود الفلسطيني في الداخل وعلى الحيز العام في النقب. ولذلك فإن المعادلة لصياغة الحل يجب أن تعتمد على مبدأ الاعتراف بجميع القرى العربية في النّقب دون استثناء والاعتراف بحقوق الملكية الكاملة على الأراضي. ونحن ندرك تماما أننا لا نتحدث عن سياق حقوقي، والذي من خلاله كان من الممكن ممارسة الحقوق الدستورية لعرب النقب كمجموعة قومية أصلانية ذات ميزات خاصة يحميها القانون الدولي. هنا يدور الحديث على سياق استعماري ينظر إلى المواطن العربي الفلسطيني بعدوانية ويستهدف إخلاءه من مكان سكنه التاريخي وتركيزه في حيز جغرافي محدود وذلك بهدف إقامة بلدات يهودية على أنقاض القرى العربية، وبكلمات أخرى تطهير عرقي ونكبة جديدة. لذا فإن الآليات القانونية محدودة التأثير ولا تكفي للتصدي لمثل هذه المخططات ويجب إرفاقها بعمل سياسي مكثف.

وتختم: إن السؤال الذي يطرح هو هل النضال السياسي يحقق أهدافه أم يتعين علينا أن نعيد النظر في آلياته وأساليبه الحالية؟ هناك خطوات احتجاجية مختلفة ضد مخطط برافر مثل المظاهرات أو الإضرابات العامة ومن بينها الإضراب العام الذي جرى إعلانه. وبالرغم عن ذلك فنضالنا غير مرئي ولا يخلق الحماس الكافي للنضال من أجل هذه القضية في الشارع العربي (جنوبا وشمالا). النضال الآني هو عبارة عن ردة فعل للخطوات الحكومية من حدث إلى حدث، ومن مظاهرة إلى مظاهرة. ولا توجد استراتيجيا منظمة ومتعاقبة لنضال طويل المدى. فهل الجماهير العربية في الداخل ملّت من النضال من أجل الأرض أم ملّت من الذين يمثلون هذه القضايا ومن آليات النضال الكلاسيكية، التي نجد فيها نفس المتحدثين ونفس الخطابات، التي تعبر عن البنية الاجتماعية المحافظة- الأبوية التي تغيّب في اغلب الحالات النساء والشباب من الساحة السياسية ومن الدور القيادي. إن القيادة الحالية تقوم باستنساخ نفس النماذج التقليدية دينية كانت أم قومية. والسؤال الذي يطرح هل الجماهير العربية لا تدرك كبر المأساة أم هي مشغولة بالأمور الحياتية اليومية؟. لماذا لا نرى الجماهير الغفيرة في المظاهرات والاحتجاجات المختلفة كما نراها في الأعراس وفي الرحلات المنظمة إلى المسجد الأقصى؟ في عهد الثورات في العالم العربي وعهد الأجيال الشابة والأصوات الحرة يعتبر نضالنا ضعيفا جدا لأنه لا يخاطب الشارع الفلسطيني في الداخل ولا ينسجم مع موجة التغيير والتجديد في العالم العربي. إن أساليب النضال المتبعة حاليا تخاطب جمهورًا ضيقا جدا يخاطب نفسه في أغلب الحالات. وبدون إعادة النظر في آليات وخطابات النضال السياسي وممارسة خطاب ليبرالي متحرر يرتكز بالأساس على حقوق الإنسان وينبذ العصبية القبلية والطائفية والأبوية والفكر الديكتاتوري في الأحزاب العربية والمؤسسات الأخرى، ليس بإمكاننا أن ننتصر ونتصدى لمثل هذه المخططات.

البروفسور أورن يفتاحئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»:

# الحكومة تعاقب بدو النقب فقط على عدم تسجيلهم لأراضيهم!

## * ٤ر٥٪ فقط من مجمل أراضي فلسطين/ أرض إسرائيل كانت مسجلة في الدوائر الرسمية *

كتبت هبة زعبي:

مخطط برافر: استئناف على النكبة.

يواجه المواطنون البدو في النقب في هذه الفترة بإصرار وحزم «مخطط برافر»، وهو مخطط أقرته الحكومة بادعاء أنها تقوم بتنظيم سكن البدو في النقب.

ويعارض سكان النقب البدو هذا المخطط لأنه يستهدف تهجيرهم واقتلاعهم من أرضهم، وقد تزامن إقراره قبل عدة أشهر أيضا مع حملة لهدم عدة قرى غير معترف بها في النقب، بما في ذلك هدم قرية العراقيب للمرة الـ ٥٨.

ويمنح هذا المخطط الحكومي ٤٠٪ فقط من مقدمي طلب تسجيل الملكية والذين سجلوا للتسوية حق الدخول في التسوية، وسيعطي حق التسوية فقط للذين استغلوا الأرض منذ العام ١٩٧٩. وإجمالي التعويض الذي تقدمه الحكومة أقل من ١٠٪ من الأرض التي قدمت عليها ادعاءات ملكية مسجلة في التسوية، والمخطط الحكومي لا يتضمن أي اعتراف جديد بأي قرى إضافية وإنما يقوم بتجميع السكان في منطقة معينة.

وبموجب المخطط من المتوقع أن يكون هناك تصعيد كبير في عمليات الهدم والترحيل، حيث سيرحل قرابة الـ٥٠ ألف شخص من قراهم.

وبينما تشمل لجنة التعويضات الحكومية ممثلا واحدا عن البدو فإن طواقم التخطيط التي أقامتها الحكومة تخلو من أي ممثل لهم.

في المقابل قام مجلس القرى غير المعترف بها بالتعاون مع الخبير في شؤون التخطيط والجغرافيا السياسية البروفسور أورن يفتاحئيل وباحثين آخرين بإعداد مخطط بديل لبرافر يقدم حلولا للوضع تتلاءم مع احتياجات السكان من المواطنين البدو ويحافظ على حقوقهم.

ولإلقاء الضوء على ذلك قابلنا البروفسور يفتاحئيل ليحدثنا عن هذا المخطط البديل وأهميته.

**(*) سؤال: كيف بدأتم العمل على المخطط البديل؟**

يفتاحئيل: بدأنا العمل على المشروع العام ٢٠٠٩ بعد الحصول على ميزانية خاصة من الاتحاد الأوروبي لإعداد مخطط شامل للقرى غير المعترف بها، وأعد المخطط طاقم كبير من المختصين، واستغرق العمل ثلاث سنوات ونصف السنة من العام ٢٠٠٩ حتى العام ٢٠١٢، ونجحنا في إعداد مخطط شامل ومهني وأساسي، وتستصعب الحكومة التعامل معه، وذلك بعد أن ادعت دائما أن البدو لا يعرفون ما يريدون، لكنهم مع المخطط البديل أثبتوا أنهم يعرفون ما يريدونه. ويوضح المخطط ويبرهن على أنه يمكن الاعتراف بكل القرى غير المعترف بها.

**(*) سؤال: ما هو موقف الحكومة من مخططكم؟**

يفتاحئيل: قدم المخطط إلى الوزير (السابق) بيني بيغن خلال لقائه مع الرئيس السابق لمجلس القرى غير المعترف بها إبراهيم الوقيلي، في صيف العام الماضي. وقد أعرب المسؤولون عن تأييدهم للمخطط، وكانت هناك تصريحات لبيغن هنا وهناك في الإعلام عنه، لكن لا يوجد جديد. أبلغونا أكثر من مرة أنهم قرأوه وأنه أعجبهم وأنهم يصححون خطتهم بموجبه. من الصعب تصديق هذا، لكن من المؤكد أنهم قرأوه، ولا يمكن التأكد ومعرفة إن استخدمته الحكومة لتغيير خطتها، فالخطة الحكومية غير واضحة وغير شفافة، ويبقى أن مخططنا هو المخطط البديل الذي يتلاءم مع احتياجات السكان ويحافظ على حقوقهم. لكن بموجب مخطط برافر الأصلي سيقومون بهدم ١٤ قرية وفعلا بدأوا هذا مع قريتي العراقيب وعتير.

**(*) سؤال: ما رأيك في «مخطط برافر»؟**

يفتاحئيل: أولا هو مخطط غير واضح وظالم، فالحكومة تتعامل مع قضايا المواطنين البدو بشكل سري وغير شفاف، وبصورة إشكالية كونها لا توضح ماذا تريد، لكن من التفاصيل والمستندات المتوفرة لدينا يمكننا فهم ماذا يريد المخطط، فهو يستهدف تركيز السكان في مناطق معينة وضيقة، وإفراغ القدر الأقصى من الأراضي واستخدامها لأغراض عسكرية وحكومية أو لأغراض استيطانية. هذا الوضع إشكالي وسيء جدا، ففي العام ٢٠١٣ لا يمكن طرد سكان أصليين من موطنهم، وخاصة من أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم.

امتلك البدو في النقب أراضيهم بطريقتين: أولا كانوا يعيشون في نفس المكان الذي تواجدت فيه القبيلة في تلك الفترة، وثانيا قامت الحكومة بنقلهم إلى الأماكن التي يتواجدون فيها حاليا. وهاتان الطريقتان شرعيتان، فهم لم يقوموا باقتحام الأراضي أو سرقتها، والطريقة التي يروجها الإعلام الإسرائيلي عنهم خاطئة وغير صحيحة. ويجب إبقاؤهم في موطنهم وأن تقدم لهم الخدمات هناك. إن «مخطط برافر» سيسرق منهم ثلاثة أرباع الأراضي، وقسم من الأراضي البديلة التي يقترحونها للسكان موجود في أماكن بعيدة عنهم لا يمكنهم السكن فيها. ومخططنا يطالب بالاعتراف بالقرى في الأماكن التي تتواجد فيها، وهو الأمر الأسهل والأكثر عدلا وإنسانية والأصح، وسيوفر الكثير من المال على الحكومة.

**(*) سؤال: ما هي المبادئ الأساسية التي تعتمدون عليها في مخططكم؟**

يفتاحئيل: هدفنا هو أن يعيش السكان الأصليون في موطنهم. ونستند في مخططنا على مبدأ الاعتراف بالأرض والمساواة. بعدها تأتي قضية أهمية بناء البلدات وتنظيمها حتى يكون من الممكن تقديم كافة الخدمات لهم، وأهمية المحافظة على الأراضي الزراعية، وإقامة مناطق صناعية بالقرب من القرى حتى نشجع عمل النساء. وراعينا في مخططنا خصوصية البلدة البدوية ومتطلباتها، ونمط وطريقة الحياة التي ينتهجونها والتي تمتلك ميزاتها الخاصة.

**(*) سؤال: ما هو حجم الأراضي التي سيتلقاها البدو من خلال «مخطط برافر»؟**

يفتاحئيل: يمتلك السكان البدو الآن ٦٠٠ ألف دونم، وهذا لا يكفي، ويجب إعطاؤهم أراضي أكثر حتى يصلوا إلى المساواة مع سكان الكيبوتسات. ووفق برافر فإن ثلاثة أرباع الأراضي ستستولي عليها الدولة. المسؤولون يقولون إن النسبة هي ٥٠٪ لكن هذا الأمر غير صحيح فهناك شروط مختلفة تجعل حصة البدو تصل إلى ربع الأراضي التي يمتلكونها.

### دعاوى الملكية أداة تتبعها الحكومة لنهب أراضي السكان البدو

**(*) سؤال: هل ما زالت دعاوى الملكية مرفوعة ضد البدو في المحاكم؟**

يفتاحئيل: كانت هناك المئات من الدعاوى ووصلت إلى ٥٠٠ حتى ٦٠٠ دعوى، وفشل البدو فيها كلها، فالطريقة القضائية المتبعة في إدارتها خاطئة بصورة موجهة ومقصودة، وصيغة القانون القائم (وهو قانون بريطاني من فترة الانتداب) تمنع البدو من إثبات ملكيتهم على الأرض، حيث يلزم إثبات ملكية الأرض لمن سجل ملكيتها العام ١٩٢١ أو العام ١٩٥٨ فقط، وإن لم يسجلها فإن ملكيتها تصبح للدولة. وتستخدم الدولة قانونا بريطانيا قديما حتى تسلب أراضي البدو، والدولة تستمر حاليا في الدعاوى التي قدمتها لكنها توقفت عن تقديم دعاوى جديدة، ومع ذلك فإن مئات الدعاوى ما زالت مرفوعة في المحكمة.

لكن من الناحية الفعلية فإن أغلب الناس في كل المناطق لم يسجلوا الأراضي، وقد أعددت بحثا عن الموضوع وتبين لي أنه في العام ١٩٢١ في كل أرض إسرائيل/ فلسطين تم تسجيل ٥ر٤٪ من الأراضي فقط، أي أن أكثر من ٩٠٪ من الأرض لم تكن مسجلة لكنهم اليوم يتهمون البدو فقط بعدم تسجيلهم للأرض، ولا يتهمون سكان الشمال والمثلث من العرب واليهود بعدم تسجيلهم للأرض. ومن الممكن أن نأخذ تل أبيب مثلا أيضا فهي لم تسجل العام ١٩٢١. إنهم يستضعفون البدو الذين يسكنون في المناطق المهمشة ويستخدمون هذا القانون ضدهم.

**(*) سؤال: ما هي مساحة الأرض التي سجلتها الدولة على اسمها من خلال هذه الدعاوى؟**

يفتاحئيل: نجحت الدولة في أن تسجل على اسمها كافة الأراضي التي وصلت دعاويها إلى المحكمة حيث تقدر مساحة هذه الأرض بنحو ٣٠٠ ألف حتى ٤٠٠ ألف دونم، وبقي ٦٠٠ ألف دونم. وقسم كبير من هذه الأراضي صادرته الدولة، وبقي لديهم المساحة التي يسكنون فيها والتي تقدر بـ ٣٥٠ ألف دونم، وباقي الأراضي التي يطالبون بها ولا يقيمون عليها أو يفلحونها فإنها ضاعت من أيديهم. وحتى يحافظ البدو على أرضهم فقد استمروا بالعيش فيها في ظروف صعبة وقاسية جدا لأنه بمجرد أن يتركوها فإنها ستضيع منهم.

**(*) سؤال: كيف ترى إلى هذا الوضع؟**

يفتاحئيل: إسرائيل دولة تدعي أنها ديمقراطية لكنها لا تحترم النظام الإداري الذي سبقها، فقبل العام ١٩٤٨ احترم البريطانيون ملكية البدو على أراضيهم وحتى أن اليهود أنفسهم اشتروا العديد من الأراضي منهم والتي وصلت مساحتها حتى ١٠٠ ألف دونم، فهل اشتروها من لصوص؟ هم اشتروها من أصحاب الأرض وحتى أنهم كتبوا عن هذا، كما أن الإمبراطورية العثمانية نفسها اشترت من قبيلة العزازمة ٢٠٠٠ دونم لإقامة مدينة بئر السبع الحديثة، واشترتها منها لأنها صاحبة الأرض. فقط إسرائيل تلغي كل هذا وتقول للبدو إنه بسبب مشكلة تقنية فإنكم لستم أصحاب هذه الأرض. إن هذا الوضع سيء للجميع وحتى ليهود النقب، فالأفضل بالنسبة لهم أن يكون وضع يعيش فيه الجميع بسلام ومساواة وأن يكون احترام متبادل للحقوق. حاليا إسرائيل تلغي كافة الحقوق وتبقي لهم فقط ربع أراضيهم.

**(*) سؤال: إن نفذ «مخطط برافر»، كيف تتصور أن يصبح وضع البدو في النقب؟**

يفتاحئيل: الدولة تريد أن تحشرهم في مكان يشبه مدينة رهط، وفي هذه الحال ستنهار الحضارة البدوية، لن تكون هناك زراعة أو عمل، وسنشهد غيتوات سكانية لمستويات معيشية متدنية، وسنشهد حالات فقر وإجرام. هذا حل غير لائق لهم ولكافة سكان النقب.

**(*) سؤال: هل تقدمون حلولا لاشكالية ملكية الأرض التي يعاني منها السكان البدو؟**

يفتاحئيل: نحن نمكّن القرى بأن تتطور، نقوم بتخطيطها وبعدها نبدأ بالمباشرة في إيجاد حلول لمشكلة ملكية الأرض، ونقوم بالتخطيط بموجب الملكية الأصلية لأصحاب الأرض. هذا مخطط تخطيطي. وبشكل شخصي، فأنا أرافق العديد من القضايا المتعلقة بملكية الأراضي والتي يكافح أصحابها للتمسك بملكية الأرض. ٥٪ من أراضي النقب هي بملكية البدو وتسعى الدولة للاستيلاء عليها من أجل تهويد النقب. يعيش في القرى والأحياء غير المعترف بها ١٠٠ ألف مواطن، ومخطط برافر يهتم بالأراضي فقط ولا يهتم بتنظيم سكن البدو كما يدعي.

**(*) سؤال: ما هي الإيجابيات الموجودة في مخططكم؟**

يفتاحئيل: أولا، إن مخططنا هو لصالح السكان ويوفر أفقا مستقبليا لحياتهم، وقد أعددناه بعد إقامة العديد من ورشات العمل، إحداها مثلا كانت مع نساء بدويات، وحاولنا قدر الإمكان الخروج منهن بتصور لأفضل ما يمكن عمله لأجلهن، وهناك العديد من المواضيع التي اهتممنا بها. وشارك في المخطط باحثون فلسطينيون قدموا مساهمات وتصورات مختلفة. وثانيا، مخططنا يتماشى مع العدل ومصلحة السكان البدو، مقابل أن مخطط برافر مجحف بحقوقهم ويركزهم في منطقة واحدة ولا يقدم لهم أي قدر من المساواة، فضلا عن أنه سيسلب منهم حضارتهم التي يتمسكون بها وملكيتهم لأراضيهم، ويدخلهم في مواجهات بين الأقلية والأكثرية. من جهة أخرى فهو إشكالي أيضا بسبب لغته، وهي لغة محامين قاسية ولا تراعي وضعيتهم وتاريخهم.

ومن سينال أراضي بديلة كما يقدمها المخطط، فإنها ستكون في أماكن بعيدة في النقب ولا يهطل فيها مطر، أي أنهم ما زالوا يحاولون تركيزهم في شرقي النقب. إن محاولة نقل مجموعات سكانية من موطنها الأصلي يكون دائما إشكاليا، والبدو بيدهم أراض بمعدل خمس أو سدس ما بيد اليهود.

**(*) سؤال: هل حملة النضال ضد «مخطط برافر» كافية؟ ما هو اقتراحك لتكون مؤثرة أكثر؟**

يفتاحئيل: الحملة الإعلامية الخاصة بنا بقيت داخل الغيتو، أي داخل المجمعات، ولم نستطع أن نتواصل بشكل جيد مع جهات يهودية وجهات أخرى. بدأ الآن في الفترة الأخيرة القليل من التضامن العالمي، لكن ينقصنا تحالف إعلامي وسياسي يهودي- عربي، وإلا سيبقى النضال والحقيقة معروفين فقط داخل المجتمع العربي فقط، ولا يعلم عنه أحد وهذا الأمر يمنعنا من التقدم. وصلنا إلى وضع أن أغلب من يكتب في الإعلام الإسرائيلي هو من يسعى لأن يهجر البدو، ونحن نسعى إلى أن تصل الحقيقة والواقع الذي نرغب في عرضهما إلى هذا الإعلام بالشكل الذي نريد. كتبت أكثر من مرة عن الموضوع، لكن التوجه السائد ما زال بأغلبه يتماشى مع الموقف الحكومي.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»